الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلاقات الدولية

مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلاقات الدولية

تخصص العلاقات الدولية والمنظمات الاقتصادية الدولية

تحت عنوان

استراتيجية التنمية السياسية

من إعداد:

- ✓ مساهلي مصطفى
- ✓ مزيان بغداد

تحت إشراف الأستاذة:

-سلطاني محمد

السنة الدراسية 2015/2014

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــــــداء

إلى من جرع الكاس فارغا ليسقني قطرة حب

الى من كلت انامله ليقدم لنا لحظة سعادة

إلى من حص الاشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

إلى القلب الكبير والدي العزيز

إلى من أرضعتني الحب والحنان

إلى رمز الحب وبلسم الشفاء

إلى القلب الناصع بالبياض والدتي الحبيبة

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة

إلى رياحين حياتي اخوتي وخاصة اسماء,ايمان,زهرة وغالية

إلى اختي التي تؤنس وحدتي وكانت سندا لي في انجاز مذكرتي مسعودة

إلى من مد لي يد العون في انجاز هذا العمل وخاصة جيلالي

إلى كل أساتذتي وخاصة عياشي,سلطاني ويتيم

الان تفتح الأشرعة وترفع المرساة لتنطلق السفينة في عرض بحر واسع مظلم هو بحر الحياة وفي هذه الظلمة لا يضئ إلا قنديل الذكريات ذكريات الأخوة البعية

إلى الذين أحببتهم وأحبوني اصدقائي عبد القادر,العربي,محمد,حليم,الحاج,فاروق ...وكل الأحباب

إليكم أهدي ثمرة جهدي

مصطفى

شكـــر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله عز وجل الذي أعانني على إتمام هذا العمل

أتقدم بالشكر الجزيل لمن ساعدني في إنجاز هذه المذكرة من قريب وبعيد

وأتقدم بالشكر الجزيل إلى إخوتي فاطمة ,مسعودة وغالية

الذين لم يبخلوا علي بتقديم المساعدة لي في إنجاز هذا العمل المتواضع

والشكر الخاص لكل الزملاء والزميلات على رأسهم مزيان بغداد وعدة ايمان

- أستاذنا الفاضل "سلطاني محمد "

لك منا كل الثناء والتقدير، بعدد قطرات المطر ، وألوان الزهر ، وشذى العطر ، على جهودك الثمينة والقيمة ، من أجل الرقي بمسيرة مدرستنا الغالية.

وإلى كل من اعرفهم من قريب ومن بعيد.

مصطفى

الإهـــــــداء

إلى أعز الناس :

إلى من تفتحت عيناي على صورتها المشرقة إلى من علمتني أول حروف الهجاء فنطقت باسمها إلى ينبوع الحياة ورمز الحنان والعطاء

إلى من انتظرت لحظة سعادتي لتشاركني فرحتي وتحدت ظروف الدهر ومآسي الحياة لإيمانيها العميق إلى صاحبة الفضل

"أمي الغالية أطال الله في عمرها"

إلى سندي ومصدر قوتي إلى عماد بيتنا وأساسه إلى الذي غرس في قلبي حب التضحية إلى من علمني أن الصبر شفاء والحياة كفاح

إلى من زرع في نفسي الاعتماد على النفس

"أبي العزيز حفظه الله"

إلى الشمعة المضاءة في ظلماتي التي بها اكبر وعليها أعتمد

"أخي أحمد" بتمنيات النجاح في البكالوريا.

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكرهم فؤادي إخوتي

كما أهدي ثمرة جهدي إلى الذي ساندني ووقف بجانبي مصطفى,إيمان وتوفيق.

إلى أصدقائي إسماعيل وميلود

بغداد

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

إذا قصرت يدك على المكافأة فليظل لسانك في الشكر

أتقدم بسم عبارات الشكر والتقدير إلى كل الذين قدموا لي يد المساعدة من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة خاصة الأستاذة **"عياشي"** ما قدمته لي من عون

وإلى كل الأساتذة الكرام

إلى من سرنا سويا ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح زميلي مصطفى مساهلي

أتقدم بالشكر الخالص إلى كل إخوتي

" أستاذنا الغالي"

عبارات الشكر لتخجل منك...

لأنك أكبر منها ...فأنت من حوّلت الفشل إلى نجاح باهر يعلو في القمم...غالينا نشكر جهدك ، ونقيّم عملك ...فأنت أهل للتميز.

بغداد

الفهرس

الفهـــــــرس

	الصفحة
الإهـــداء	-
شكر وعرفان	-
المقدمـــة	-
انب النظري	-
الفصل الأول: ماهية التنمية السياسية.	-
المبحث الأول : الإطار ألمفاهيمي للتنمية السياسية	02
المطلب الأول : نشأة التنمية السياسية	02
المطلب الثاني : تعريف التنمية السياسية وعلاقتها بالمصطلحات الأخرى	05
المطلب الثالث : أهداف التنمية السياسية	13
المبحث الثاني : نظريات التنمية السياسية	16
المطلب الأول : نظرية التحديث	17
المطلب الثاني : نظرية التنمية الاقتصادية	24
المطلب الثالث : النظرية الديمقراطية	27
الفصل الثاني: الحكم الراشد والاستقرار السياسي ودوره في التنمية السياسية	30

المبحث الأول: الحكم الراشد والاستقرار السياسي 32

المطلب الأول: مفهوم الحكم الراشد الاستقرار السياسي 32

المطلب الثاني:أبعاد الحكم الراشد 35

المطلب الثالث: متطلبات الاستقرار السياسي 38

المبحث الثاني : علاقة الحكم الراشد بالتنمية ودوره في التنمية السياسية 42

المطلب الأول: علاقة الحكم الراشد بالتنمية السياسة 42

المطلب الثاني: دور الحكم الراشد في التنمية السياسية 43

المطلب الثالث : معيقات التطبيق الميداني للحكم الراشد 44

نب التطبيقي -

الفصل الثالث :الإطار التطبيقي لبيروقراطية الإدارة في الجزائر. 48

المبحث الأول : الإطار ألمفاهيمي لبيروقراطية الإدارة في الجزائر 50

المطلب الأول : الجذور التاريخية للتجربة التنموية و البيروقراطية في الجزائر 50

المطلب الثاني : معنى البيروقراطية 51

المطلب الثالث : الوظيفة السياسية والاجتماعية للبيروقراطية 54

المبحث الثاني : مسار البيروقراطية واستراتيجيه التنمية الإدارية في الجزائر 56

المطلب الأول: الأسباب بيروقراطية الإدارة الجزائرية 56

المطلب الثاني : عوامل إخفاق بيروقراطية الدولة و تفاقم أزمة التنمية السياسية في الجزائر 60

المطلب الثالث: وضع إستراتيجية بديلة للتنمية الإدارية 66

الخاتمة 68

قائمة المراجع

المقدمـــة

المقدمـــــــــــة:

تعتبر قضية التنمية السياسية في مقابل التخلف السياسي من أهم القضايا التي شغلت الباحثين في مجالات السياسة و الاجتماع داخل بلدان العالم الثالث عامة والعالم العربي بصفة خاصة، ذلك أن الحديث عن التنمية بمعناها الواسع صار محور الخطابات و الشعارات التي يرفعها صناع القرار بمختلف مراكزهم داخل تلك الدول، ولما كانت التنمية السياسية شرطا لازما لتحقيق التنمية الاقتصادية وغيرها من مفردات التنمية، فقد انصب الاهتمام هذه القضية منذ خمسينيات القرن الماضي ، و قامت الدراسات حول قضايا التخلف السياسي، أسبابه، مظاهره، وكيفية الخروج من دائرته بتحقيق تنمية سياسية على غرار النمط الغربي، وأخذ هذا الموضوع يستقطب العلماء الباحثين في علم السياسية حتى قال بعضهم إن التنمية السياسية هي السياسة ذاتها، وذهب البعض إلى القول أن "التنمية السياسية كنظرية تمثل أرقى ما وصل إليه الفكر الإنساني في بحثه الدؤوب و المستمر عن وسائل يمكن بواسطتها تحقيق إنسانية الإنسان..."

ومما لا شك فيه أن عالمنا العربي الذي ننتمي إليه يعاني هو الآخر من داء التخلف السياسي بمستويات متباينة بين أقطاره؛ وباعتبار التخلف قضية علمية وعملية في آن واحد كما يقول بعضهم فقد انعكف الباحثون العرب وغير العرب على التنظير لهذه المسألة من زوايا مختلفة.

وكما تهتم قضية التنمية السياسية بالحكم الراشد والاستقرار السياسي من حيث العلاقة السببية الموجودة بينهما، وتقديم إطار فكري شامل لمفاهيم الحكم الصالح وربطها بالتنمية والذي اضحى متطلبا ضروريا لتحقيق التنمية السياسية، فقد عالجت العديد من الدراسات قضية الاستقرار لكونه يمثل أحد اهم المؤشرات الهامة لقياس التنمية السياسية.

كما لاحظت أن قضية التنمية السياسية في الجزائر تحتاج لوضع استراتيجية بديلة للتنمية الإدارية، هذه الاستراتيجية التي تتناول جوانب العمليات الإدارية وإجراءاتها والجوانب السلوكية المرتبطة بها، كالجوانب التنظيمية و الإجرائية، والقانونية، وتحسين إجراءات التوظيف، وتطبيق قواعد الجدارة والاستحقاق، وتكافؤ الفرص. غير أن التحدي الكبير الذي يواجه التنمية الإدارية لا يتمثل في قدرتها على نقل المعرفة الإدارية من المجتمعات المتقدمة ، بقدر ما يتمثل في إمكانية الدولة على صياغة القيم التي تسمح بتوظيف المبادئ والنظريات الإدارية وترجمتها إلى سلوك إداري يلائم ظروفها ويستوعب تراثها . و هذا لا يكون إلا بإصلاحات إدارية شاملة وعميقة ، مدعمة بمبدأ الإدارة الشعبية ، والمراعية للبيئة الإدارية ، والمواكبة للتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، والقادرة على صياغة القيم الحضارية الجديدة التي تسمح بإستثمار وتوظيف المبادئ والنظريات الإدارية وترجمتها إلى سلوك إداري يلائم و يستوعب ظروف المجتمع، و يستطيع من ذلك هذا الجهد الإصلاحي أن يكون مكملا ومتفاعلا مع نسقه الكلي المتمثل في تحقيق التنمية السياسية الشاملة والمستديمة والمتوازنة.

أهمية الموضوع : يكتسي موضوع التنمية السياسية صورة عامة والحكم الراشد والاستقرار السياسي والتنظيم الاداري بصورة خاصة اهمية بالغة في حقل الدراسات السياسية انطلاقا من العلاقة التكاملية التي تربط بينهما

تظهر اهمية قضية التنمية السياسية من خلال حاجة نظام سياسي الى الاستقرار السياسي واتباع الحكم الراشد من جهة ثانية اهمية التنمية السياسية بتعزيز شرعية مؤسسات نظام سياسي وتحقيق الحكم الراشد وخلق استراتيجية تناول جوانب العمليات الإدارية وإجراءاتها والجوانب السلوكية المرتبطة بها كالجوانب التنظيمية والإجرائية والقانونية وتطبيق قواعد الجدارة والاستحقاق وتكافئ الفرص.

1- أسباب اختيار الموضوع:

ترجع اسباب اختيار موضوع التنمية السياسية الى اسباب موضوعية وأخرى ذاتية:

- الأسباب الموضوعية:

- حداثة الدراسات والمواضيع التي تناولت قضية التنمية السياسية خاصة بعد الازمات التي شهدها العالم.

- الأسباب الذاتية :

- في نابعة الميل وحب الاطلاع والاهتمام بالقضايا السياسية .

- ارتباط موضوع التنمية السياسية بمجال تخصص في العلاقات الدولية والرغبة بالاهتمام بقضايا مماثلة.

- يهدف موضوع الدراسة الى تحليل العلاقات بين التنمية السياسية والحكم الراشد.

3- اشكالية الدراسة :

نحاول في هذه المذكرة دراسة استراتيجية التنمية السياسية من جهة وابراز النظريات وأهداف التنمية السياسية اضافة الى متطلبات الإستقرار السياسي وعلاقة الحكم الراشد ومسار البيروقراطية وإستراتيجية التنمية الإدارية في الجزائر وهذا ما يقودنا إلى طرح الإشكالية التالية:

- مامدى تأثير الحكم الراشد والاستقرار السياسي على التنمية السياسية؟

وتندرج ضمن هذه الأسئلة الإشكالية السابقة مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية :

- ماهي متطلبات التنمية السياسية على المستوى السياسي والاقتصادي؟

- ماهي علاقة ودور الحكم الراشد في التنمية السياسية؟

- هل ساهمت الإستراتيجية البديلة للتنمية الإدارية في القضاء على البيروقراطية في الجزائر؟.

4- فرضيات الدراسة :

- الفرضية التى تطرحها هذه الدراسة تتكون من او فرضيات مندمجة معا:

- كلما كان هناك استقرار سياسي كانت هناك تنمية السياسية و كلما كان هناك عدم استقرار سياسي كان هناك تخلف سياسي.

- ساهم الحكم الراشد والشفافية في تحقيق التنمية السياسية.

5- مناهج البحث :

-المنهج الوصفي : اعتمدنا عليه في الفصل الأول والمتضمن الإطار النظري في وصف التنمية السياسية كما اعتمدنا عليه في توصيف النظريات المختلفة للتنمية .

- المنهج التاريخي :اعتمدنا عليه لرصد نشأة وتطور مفهوم التنمية والوجهة التاريخية لها

- منهج تحليل النظم :من خلال ضبط طبيعة الحكم الراشد وعلاقته بالتنمية السياسية وتحليل الاسباب بيروقراطية الادارة الجزائرية.

6- تقسيم البحث :

تم تقسيم الموضوع الى ثلاثة فصول :

في الفصل الاول تناولنا الإطار النظري للتنمية السياسية من خلال مبحثين ,المبحث الاول تم التطرق فيه الى ثلاثة مطالب تناولنا فيها نشأة ومفهوم التنمية السياسية اضافة الى اهداف التنمية السياسية. اما المبحث الثاني تم التطرق فيه الى نظريات التنمية السياسية.

خصص الفصل الثاني للحكم الراشد والاستقرار السياسي ودوره في التنمية السياسية وتم تقسيمه الى مبحثين وكل مبحث الى ثلاثة مطالب تناولنا فيه مفهوم الحكم الراشد والاستقرار السياسي وأبعاده ومتطلباته اما المبحث الثاني الذي يتضمن ايضا ثلاثة

مطالب تم التطرق فيها لعلاقة الحكم الراشد بالتنمية السياسية والإصلاحات القانونية وأثرها في تعزيز الحكم الراشد

اما الفصل الثالث تطرقنا فيه الى الاطار التطبيقي وقسم الى مبحثين وكل مبحث الى ثلاثة مطالب حيث خصص المبحث الاول الى الاطار المفاهيمي لبيروقراطية الادارة في الجزائر اما المبحث الثاني تعرضنا فيه الى مسار البيروقراطية وإستراتيجية التنمية في الجزائر.

7- صعوبة الدراسة:

اثناء اعدادنا لهذا الموضوع واجهتنا مجموعة من الصعوبات نذكر منها :

اتساع الموضوع نظرا لارتباطه لعدة مجالات بحثية وضيق المدة الزمنية لإعداده بصورة جاهزة.

- صعوبة الحصول على بعض المراجع من المكتبة

- قلة المراجع التي تناولت العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية السياسية.

الجـــــانب النظـــــري

الفصـــل الاول

الفصل الأول : إستراتيجية التنمية السياسية.

تمهيد:

المبحث الأول : الإطار ألمفاهيمي للتنمية السياسية

المطلب الأول: نشأة التنمية السياسية .

المطلب الثاني : تعريف التنمية السياسية وعلاقتها بالمصطلحات الاخرى

المطلب الثالث : أهداف التنمية السياسية.

المبحث الثاني: نظريات التنمية السياسية .

المطلب الأول : نظرية التحديث.

المطلب الثاني: نظرية التنمية الاقتصادية.

المطلب الثالث : النظرية الديمقراطية.

خلاصة

الفصل الأول: ماهية التنمية السياسية

تمهيد :

إن دراسة المجتمع كانت ولا تزال المحور الأساسي لمختلف الأبحاث والدراسات من طرف المفكرين والباحثين ولعل من أهم القضايا التي تركز عليها هذه الدراسات هي قضية التخّلف خاصة في دول العالم الثالث نتيجة تعقد واتساع مشكلات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وحتى الثقافية المعاصرة ومنه أخذ البحث في مجال التنمية يزداد شاسعة ويتطرق إلى ميادين جديدة لم تعرف ولم تدرس سابقا في ميدان التنمية كما هو معروف تقليديا (التنمية الاقتصادية) وكانت قضايا ومشكلات التخّلف السياسي خاصة في الدول المتخّلفة من بين الموضوعات التي حظيت باهتمام الباحثين والدارسين لعلوم السياسة والاجتماع، كما كان البحث في إمكانيات ومتطلبات التغير السياسي هي محور هذا الاهتمام ومن هنا برزت التنمية السياسية كمفهوم ومجال جديد من مجالات التنمية وكتخصص جديد في ميدان العلوم السياسية وعلم الاجتماع.

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للتنمية السياسية.

المطلب الأول : نشأة التنمية السياسية.

من الوجهة التاريخية نستطيع إرجاع الاهتمام بقضية التنمية السياسية إلى ستينيات القرن العشرين رغم أن البوادر الحقيقة ظهرت مع انتهاء الحرب العالمية الثانية وأوائل الخمسينيات أي مع ظهورا لمدرسة السلوكية والتي أعطت الكثير من اهتمامه المفهوم الظواهر السياسية باستعمال المناهج علمية والمزاوجة بينما هو نظري وبينما هو ميداني تجريبي .

ذللك ان تطور مفهوم التنمية يرتبط بالعديد من الحقول المعرفية. فأصبح هناك التنمية الثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان ، وكذلك التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع الفرد ، الجماعة،المؤسسات الاجتماعية المختلفة ، المنظمات الأهلية بالإضافة لذلك ا ستحدث مفهوم التنمية البشرية الذي يهتم بدعم قدرات الفرد وقياس مستوى معيشته وتحسين أوضاعه في المجتمع ويلاحظ أن مجموعة المفاهيم الفرعية المنبثقة عن مفهوم التنمية ترتكز على عدة مسلمات.

أ – غلبة الطابع المادي على الحياة الإنسانية ، حيث تقاس مستويات التنمية المختلفة بالمؤشرات المادية البحتة.

ب –نفي وجود مصدر للمعرفة مستقل عن المصدر البشري المبني على الواقع المشاهد والمحسوس؛أي بعبارة أخرى إسقاط فكرة الخالق من دائرة الاعتبارات.

ج – إن تطور المجتمعات البشرية يسير في خط متصاعد يتكون من مراحل متتابعة،كل مرحلة أعلى من السابقة ،وذلك انطلاقًا من اعتبار المجتمع الأوروبي نموذجًا للمجتمعات الأخرى ويجب عليها محاولة اللحاق به , كما لم تقتصر جهود البحث النظري والتطبيقي في مجال التنمية السياسية على الباحثين والمتخصصين فقط

بلوحتي عن طريق رجال الدولة وصناع القرار بحيث كان لهم دور ملموس في هذا المجال.

لكن التنظير في التنمية السياسية أرتبط أساسا بالسيسيولوجية الأنجلوسكسونية ، إذ تم إنشاء مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1923، حيث كانت المبادرات الأولى للأبحاث من طرف مختلف الأجهزة الحكومية الأمريكية التي قامت بعملية البحث وجمع المعلومات وإقامة الدراسات الخاصة بالأوضاع السياسية ونظم الحكم والإدارة في الأقاليم غير الغربية المختلفة من أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا، أي في المنطقة التي أصطلح عليها لاحقا بالعالم الثالث.

وبعدما كانت التنمية السياسية مفهوم علمي ومبحث دراسي في علم الاجتماع والسياسة، تحولت إلى حقل معرفي مستقل عنهما في ستينيات القرن العشرين من خلال إصدار لجنة السياسة المقارنة خمس مؤلفات في التنمية السياسية أهمها :

1-كتاب ألموند و جيمس كولمان صدر سنة 1960عن السياسة في المناطق النامية وهو من أوائل الكتب التي تطرقت إلى دراسة التخلف السياسي في دول العالم الثالث.

2-كتاب ليونارد بندر عن إيران :التنمية السياسية في مجتمع متغير.

3-كتاب لويسيان باي عن بورما :السياسة والشخصية وبناء الأمة .

ومن أهم الباحثين في مجال التنمية السياسية هو دانيال بال الذي قام بتطوير مفهوم سوسيولوجي جديد هو مجتمع ما بعد الصناعة والذي يهتم بدراسة المشاكل والأزمات السياسية المصاحبة لعملية التحول سواء في المجتمعات الغربية من مجتمع صناعي إلى ما بعد الصناعة أو في دول العالم الثالث من مجتمع زراعي إلى صناعي .

وقد برز مفهوم التنمية بداية في علم الاقتصاد حيث استُخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين؛بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده ،بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات

المتزايدة لأعضائه ؛بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات؛عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة،وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال .ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينيات القرن العشرين؛حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غيرا لأوربية تجاه الديمقراطية .وتعرف التنمية السياسية" :بأنها عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب ،غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية "،ويقصد بمستوى الدولة الصناعية إيجاد نظام متعددة على شاكلة النظم الأوربية تحقق النمو الاقتصادي والمشاركة الانتخابية والمنافسة السياسية ، وترسخ مفاهيم الوطنية والسيادة

ولاحقًا،تطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية فأصبح هناك التنمية الثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان ،وكذلك التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تطويرا لتفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع الاجتماعية المختلفة،المنظمات. الفرد،الجماعة،المؤسسات.

بالإضافة لذلك استحدث مفهوم التنمية البشرية الذي يهتم بدعم قدرات الفرد وقياس مستوى معيشته وتحسين أوضاعه في المجتمع.

المطلب الثاني : تعريف التنمية السياسية وعلاقتها بالمصطلحات الاخرى.

انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة في أعقاب الحرب العالمية ألثانية حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوربية تجاه الديمقراطية والمشاركة السياسة الواسعة وقبل التطرق الى مفهوم التنمية السياسية لابد من :

أولا : تعريف التنمية:

لغة: التنمية من النمو أي ارتفاع الشيء من موضعه إلى موضع آخر مثلا نقول نما المال أي ازداد و كثر.

اصطلاحا : أثار مفهوم التنمية كثير من الجدل على جميع المستويات (النظرية والعملية التطبيقية) وتحمل المؤلفات السياسية والاقتصادية والاجتماعية العديد من التعاريف لهذا المصطلح وكل منها تناوله من زاوية معينة حسب اختلاف الميادين و المناهج العلمية الخاصة بها.

ومنه يصبح مصطلح التنمية، لا يؤدي نفس المعنى عند استخدامه في مختلف الدراسات، ولعل أول من استعمل هذا المصطلح هو يوجين ستيلي حين اقترح خطة تنمية العالم سنة 1989.

- وقد برز مفهوم التنمية بداية في علم الاقتصاد حيث استُخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين ؛ بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده ، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات ؛ عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك

الاستغلال[1]. ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينيات القرن العشرين ؛ حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوربية تجاه الديمقراطية. وتعرف التنمية السياسية: "بأنها عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب ، غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية "، ويقصد بمستوى الدولة الصناعية إيجاد نظم تعددية على شاكلة النظم الأوربية تحقق النمو الاقتصادي والمشاركة الانتخابية والمنافسة السياسية ، وترسخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة القومية. ولاحقًا، تطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية. فأصبح هناك التنمية الثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان، وكذلك التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع الفرد، الجماعة، المؤسسات الاجتماعية المختلفة، المنظمات الأهلية.

بالإضافة لذلك استحدث مفهوم التنمية البشرية الذي يهتم بدعم قدرات الفرد وقياس مستوى معيشته وتحسين أوضاعه في المجتمع.

ويلاحظ أن مجموعة المفاهيم الفرعية المنبثقة عن مفهوم التنمية ترتكز على عدة مسلمات:

أ - غلبة الطابع المادي على الحياة الإنسانية، حيث تقاس مستويات التنمية المختلفة بالمؤشرات المادية البحتة.

ب - نفي وجود مصدر للمعرفة مستقل عن المصدر البشري المبني على الواقع المشاهد والمحسوس؛ أي بعبارة أخرى إسقاط فكرة الخالق من دائرة الاعتبارات العلمية.

ج - إن تطور المجتمعات البشرية يسير في خط متصاعد يتكون من مراحل متتابعة، كل مرحلة أعلى من السابقة، وذلك انطلاقًا من اعتبار المجتمع الأوروبي نموذجًا للمجتمعات الأخرى ويجب عليها محاولة اللحاق به.

[1]-نصر محمد عارف , **في مفاهيم التنمية ومصطلحا تها** ، مجلة العرب ، القاهرة ،عدد 2008 ،ص 8

ومن بين أهم التعاريف لهذا المصطلح نذكر مايلي :

" التنمية هي عملية الانتقال بالمجتمعات من حالة ومستوى أدنى إلى حالة ومستوى أفضل، ومن نمط تقليدي إلى نمط آخر متقدم كما ونوعا وتعد حلا لابد منه في مواجهة المتطلبات الوطنية في ميدان الإنتاج والخدمات ".

" يقصد بالتنمية إحداث تطور في مجال ما بواسطة تدخل أطراف واستعمال أدوات من أجل الوصول إلى التطور والرقي، إذن التنمية هي عبارة عن عملية تدخليه أو هي تدخل إرادي من قبل الدولة وهي تحقيق زيادة تراكمية سريعة في الخدمات وهي تغير إيجابي يهدف به إلى نقل المجتمع من حالة إلى حالة أفضل.

-تعريف هيئة الامم المتحدة للتنمية 1955:

هي العملية المرسومة لتقدم المجتمعات جمعية اجتماعا واقتصادا وتعتمد بقدر الامكان على مبادرة المجتمع المحلي واشراكه.

- التنمية السياسية:

وقد عرف عبد الحليم الزيات التنمية السياسية:"بأنها عملية سيسو تاريخية متعددة الأبعاد والزوايا بغية تطوير أو استحداث نظام سياسي عصري، يستمد أصوله الفكرية ومرجعيته العقدية من نسق إيديولوجي تقدمي ملائم، تتسق مقولاته مع مقتضيات البنية الاجتماعية والمحددات الثقافية للمجتمع وتشكل في الوقت نفسه، منطلقا رئيسيا لفعاليات التعبئة الاجتماعية.

-التنمية السياسية:

عملية تفاعل ثقافي سياسي تتداخل فيها العوامل المادية بالمعنوية متظافرة ومولدة حالة انتقال للمجتمع من وضع التخلف إلى التقدم السياسي. هي عملية معرفة بالأساس، حيث تزيد كماً ونوعاً في المجال السياسي لدى الفرد والمجتمع. *جوهرها يعني التغيير*

الجذري للنظام القائم واستبداله بنظام آخر أكثر كفاءة وقدرة على تحقيق أهداف جماهير الشعب ومصالحها.

- المفهوم الحديث:

لقد أدى فشل مجهودات التنمية في العالم الثالث، وتراجع معدلات النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة الغربية في سبعينيات القرن العشرين، بالإضافة إلى قصور النظامين الاقتصادي والنقدي العالميين ،إلى تراجع المفهوم التقليدي للتنمية الذي يرتكز على الجانب الاقتصادي لحساب مفاهيم حديثة لنفس المصطلح ،حيث أثيرت أسئلة عديدة مثل: تنمية ماذا؟ ولمن؟ ومنه تعالت أصوات تنادي إلى توسيع مفهوم التنمية ليشمل أهداف أخرى بالإضافة إلى الأهداف الاقتصادية وحظي الجانب الاجتماعي والسياسي والثقافي بقدر كبير من الاهتمام فبدأ الاهتمام بالإنسان ونوعية الحياة والمحافظة على منظومة البيئة التي يعيش فيها الإنسان وكذلك بالمشاركة الشعبية في العملية السياسية.

- تعريف (روبير بيركنهايم) وقد أعطى لمفهوم التنمية السياسية خمس مدلولات وهي:

أ- مدلول قانوني: يهتم بالبناء الدستوري للدولة (بعد ديمقراطي).

ب- مدلول اقتصادي:تحقيق النمو الاقتصادي وتوزيع العادل للثروة.

ج- مدلول إداري:ضرورة وجود إدارة عقلانية ذات فعالية وكفاءة.

د- مدلول سياسي:المشاركة في الحياة السياسية.

و- مدلول ثقافي:يتعلق بالتحديث وذلك نتيجة لثقافة سياسية معينة.

أما (لوسيان باي) فقد قدم عشر تعريفات للتنمية السياسية في كتابه "جوانب ومظاهر التنمية السياسية" نتناول منها بعض التعاريف مثل:

" التنمية السياسية هي: الشرط الضروري اللازم لتحقيق التنمية الاقتصادية"[2].

" التنمية السياسية هي: تحقيق التغيير الحكومي".

[2]-نصر محمد عارف, مرجع سابق,ص 07

"التنمية السياسية بناء الدولة القومية".

"التنمية السياسية" :مفهوم شديد الغموض لأكثر من سبب:

- أولا لأنه كثيرا ما يقع الخلط بينه وبين مفاهيم أخرى قريبة منه، وربما رآها البعض مرادفة له مثل التحديث السياسي، والانفتاح السياسي، والإصلاح السياسي، والانتقال السياسي، والديمقراطية.

- وثانيا لأنه يضم مفاهيم فرعية غامضة بدورها، مفاهيم سياسية وإيديولوجية وأخلاقية وفلسفية غير قابلة للقياس الدقيق والملاحظة العلمية، مثل العدل والمساواة والقدرة وغيرها.

- الثالث، وفيه يتجلى غموض المفهوم أكثر من غيره، هو تعدد التعاريف التي وضعت للتنمية السياسية واختلافها، وجزئيتها أحيانا وعموميتها وتجريدها في أحيان أخرى.

تعاريف متعددة :

وضعت تعاريف عدة تفوق الثمانية لمفهوم التنمية السياسية ؛ فمنهم من ركز على العلاقات الاجتماعية والروابط السياسية في المجتمع، العلاقات بين الناس والعلاقات بين المؤسسات الحكومية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والعلاقات بين هذه وأولئك. ومنهم من ركز على بنية الأجهزة والهياكل السياسية وطبيعتها ومكانتها ودورها في الدولة، ومنهم من اهتم خاصة بقدرات النظام السياسي وفعالية الأداء الحكومي، ومنهم من أولى عنايته لاستقرار النظام السياسي وشرعيته في المجتمع.

وهكذا ظهرت تعاريف كثيرة فيها القصير والطويل يمكن اختصار مضمونها في :

التنمية السياسية هي نماذج العلاقات بين الناس من خلال المؤسسات الحكومية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

التنمية السياسية هي زيادة المساواة وقدرة النظام السياسي وتمايز البنى السياسية.

النظام المتطور سياسيا هو الذي يواجه بنجاح الضرورات الوظيفية لكل نظام سياسي وهي عند بعضهم وضع رموز سياسية متغيرة ورموز لتوطيد الهوية الوطنية، وبنية مركزية قانونية وسياسية ،وقنوات لتنظيم الصراع السياسي.

التنمية السياسية هي: قدرة النظام على التعامل مع بيئته الداخلية والخارجية.
التنمية السياسية هي: قدرة النخبة الحاكمة على تحقيق التنمية.
التنمية السياسية هي: عملية بناء الديموقراطية.
- علاقة التنمية بالمصطلحات الاخرى تتمثل في:.

أ-التنمية السياسية والتحديث السياسي:

ومصطلح التحديث مصطلح شامل يهد ف إلى إدخال تغيرات عديدة في وقت واحد وعلى مستويات متعددة , فهو يشير إلى انتقال المجتمع من مجتمع تقليدي أو مجتمع ما قبل الحديث إلى أنماط تكنولوجية وما يتعلق من تنظيم اجتماعي يميز الدول الغر بية المتقدمة اقتصاديا والمستقرة سياسيا.[3]

إذن فمصطلح التحديث يتضمن جوانب كثيرة من التحيز والذاتية فهو مشحون إيديولوجيا

نظرا لوجود علاقة أو رابطة تاريخية بين مفهوم التحديث ومفهوم التشبه بالغرب وهنا

يكمن الفرق الجوهري بين التحديث السياسي والتنمية السياسية , هذه الأخيرة ، و-كما أشرنا-هي عملية ذاتية إرادية مقصودة تهدف إلى تغيير الواقع المجتمعي واستغلال كل الطاقات المادية والبشرية , والإمكانات الذاتية للمجتمع بشكل يدعم نموه وتطوره ، ومن ثم يمكن الحديث عن تنمية بديلة أو الاعتماد على الذات وبالتالي نرى أن مصطلح التنمية السياسية يعد أكثر حيادية ، وأكثر شمولا من مصطلح (التحديث السياسي) ولذلك حاول أبتر: التمييز بين التنمية والتحديث بقول ه: "إن التنمية هي مسلسل امتداد عالمي يتعلق بكل التغيرات التي تحدث تحولات على المستوى الاجتماعي ، وكذا توزيع جديد للأدوار الاجتماعية ، وبالمقابل فالتحديث ظاهرة خاصة

[3]- سناء الخولي، **التغيير الاجتماعي والتحديث**، دار المعرفة الجامعية، ، 2003 ، ص. .85

ظهرت في حضن المجتمعات التقليدية باستيراد الأدوار الاجتماعية المنبثقة من المجتمعات الصناعية.[4]

ب-التنمية السياسية والإصلاح السياسي:

إن الإصلا ح السياسي يشير إلى إصلاح الخلل الذي يصيب البنية السياسية للنسق السياسي وهو عادة ما يقف عند حدود المؤسسات السياسية الرسمية ، وما يتعلق من لوائح وقوانين،غير أن التنمية السياسية تتضمن -إضافة إلى الإصلاح على المستوى المؤسسي التغيير على المستوى المجتمعي أي أنها تهتم بالقضايا ذات البعد الاجتماعي السياسي الذي كثيرا ما يكون محددا ببعد زماني أو مكاني أما التنمية السياسية فه ي -كما اشرنا عملية مستمرة ومتواصلة والتي تتشابك مع غيرها من أنواع التنمية والتي تتشابك مع غيرها من أنواع التنمية, إن التنمية السياسية هي منهاج تفكير وأسلوب حياة وبرنامج عمل متعدد الجوانب وتتناول سياسات عامة على مختلف الأصعدة ة ، أما الاصلاح السياسي فعادة ما يكون جزئي أو مؤقت ويقترب من مفهوم التنمية السياسية إذا اتصف بطابع الشمول ؛ أي إصلاح سياسي شامل.

ج-التنمية السياسية والدمقرطة : ك ذلك من المصطلحات والمفاهيم الأكثر اقترانا من مفهوم التنمية السياسية هو مصطلح " الدمقرطة " أو إن شئت قل" بناء الديمقراطية "ذلك أن جوهر الديمقراطية هو "المشاركة السياسية وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية ودخول شرائح واسعة من السكان في العملية السياسية وتوفير الو سائل والقنوات الشرعية التي تمكنهم من التأثير في عملية اتخاذ القرار السياسي وتغيير بناء التمثيل السياسي كلما اقتضى الأمر ذلك, وظهور مستويات جديدة من الولاءات والانتماءات السياسية أو هي اختصار "حكم الشعب نفسه بنفسه ولنفسه.[5] وبهذا المعنى والمفهوم تكون الديمقراطية هي الغاية النهائية لعملية التنمية السياسية ولكن ثمة تحفظات على هذا الكلام فأولا مفهوم الديمقراطية وإن كان قد حقق نوعا من الإجماع إلا أنه عمليا

[4]- Bertrand Badie, Le Développement Politique, Economic, 3éme Edition, 1984, P95.

[5]- عبد الحليم الزيات, المرجع ألسابق ص 122 وما بعده.

ليس هناك نموذج ديمقراطي واحد متفق عليه،ولذلك لم تعد الديمقراطية اليوم مجرد شكل من أشكال الحكم وحسب بل صارت منهاج تفكير وأسلوب حياة يفرض وجوده على جميع مستويات الحياة وشعبها، ونظرة شاملة لصياغة العلاقات داخل المجتمع وتحديد الحقوق العامة والحريات

ج -التنمية السياسية و التغير السياسي:

يعتبر مصطلح التغيير مفهوما عاما حياديا غير قيمي، وهذا ما يؤكده الأستاذ "فيريل هيدي" أن مصطلح التحديث السياسي والتنمية السياسية يشيران إلى التطور نحو نموذج واحد يتمثل في الديمقراطية الغربية ، لذلك فإن التغير يعتبر أكثر حيادية ، والذي يترك المجال للبحث مفتوحا فيما يتعلق بالاتجاه الذي تأخذه التحولات السياسية بدلا من أن نغلق باب البحث بتعريف محدد للمصطلح.[6]

2- فيريل هيدي ، الإدارة العامة منظور مقارن ، (ترجمة محمد قاسم القريوتي)، الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية، 1985 ، ص. 82

المطلب الثالث:أهداف التنمية السياسية

إن أهداف التنمية العامة هو رفع المستوى الاجتماعي، الثقافي، الاقتصادي ، والصحي ،وحل المشكلات الناجمة عن التخلف وتهيئة فرص جديدة للعمل للأفراد والمجتمع،والانتفاع الكامل بكافة الإمكانات والموارد وتهيئة طاقات أفراد المجتمع لاستغل الموارد بيئتهم وتنظيم علاقاتهم بعضهم ببعض أثناء العمل الجماعي الموجه لإحداث التغيير كما تسعى التنمية إلى جانب هذا كله إلى تحقيق هدف رئيسي هو تنمية طاقات الأفراد لكي يتحمل كل منهم مسؤولياته تجاه خطة التنمية له خاصة ومجتمعه عامة. وقد تعددت آراء الباحثين الاجتماعيين في تحديد أهداف التنمية، حيث إن البعض يرى أن أهداف التنمية تركز أساسا على أهمية التقدم الاجتماعي والاقتصادي، واعتبار ذلك من أهم أهداف التنمية على أساس أن برامج ومشاريع التنمية تهدف إلى تحقيق مستويات أفضل للمعيشة. ويرى البعض الآخر أنه يجب التركيز على عملية تنمية قدرات أفراد المجتمع للعمل والتفكير والابتكار والتجديد والإبداع باعتبارها جميعا قدرات ضرورية لتحقيق أهداف التنمية الشاملة، وعلى أساس أنهم لا يعتبرون التغيير المادي الهدف النهائي للتنمية. وكذلك يرى آخرون أن التنمية تهدف إلى إيجاد الطريقة التي يرتبط بها أفراد المجتمع بعملية التنمية، لكن هذه الآراء مع اختلافها مع آراء أخرى توضح لنا أن التنمية تسعى إلى تحقيق أهداف عامة تتلخص في إشباع الحاجات الأساسية لغالبية أفراد المجتمع مع تحقيق التجانس، بمعنى تذويب الفوارق بين طبقات المجتمع بهدف القضاء على الصراع والتنازع بينها عن طريق تهيئة الفرص المتكافئة لتحقيق تماسك المجتمع وتقوية العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات، وكذلك الاهتمام بتحقيق التكامل بين الجوانب الاجتماعية، الاقتصادية، والثقافية الصحيحة للمجتمع حتى لا يطغى جانب على آخر أثناء تنفيذ مشاريع التنمية، مع العلم أن تنمية المجتمع كوسيلة لتحقيق التنمية على المستوى المحلي تهدف أساسا إلى البحث عما يمكن عمله لتحسن ظروف المعيشة في حدود إمكانيات وموارد المجتمع المحلي المتاحة، وغايتها كسب رضا أفراد المجتمع بمساعدتهم على مقابلة احتياجاتهم

واكتساب مهارات جديدة تساعدهم على زيادة إنتاجهم ودخلهم مع التأكيد على التعاون بين الحكومة والهيئات الأهلية لمنع تكرار الخدمات وازدواجيتها لتحقيق التكامل في مختلف المجالات وتنسيق العمل بين الهيئات العاملة في مجال التنمية، سواء كانت أهلية أو حكومية، كما تهدف إلى رفع مستوى الخدمات القائمة بالفعل وتدعيم الهيئات القائمة بها بالمساعدات الفنية والمالية حتى يمكن تحقيق أهدافها. ومع تقدم العلوم الإنسانية والتكنولوجية، فقد تزايد الاهتمام في عالمنا المعاصر بقضية التنمية التي أخذت معنى آخر أكثر شمولية لا تشكل المعدلات الإنتاجية العالية، ولا مجرد نقل إنجازات العالم المتقدم، السمة البارزة فيه. لقد ارتبطت بتحول فكري وتربوي ضخم يضم سائر الإمكانات البشرية العلمية والثقافية والتكنولوجية الموظفة في خدمة التنمية الشاملة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها. لذا فالتنمية بمفهومها الشامل، ليست عملية اقتصادية فحسب، وليست عملية اجتماعية فحسب، وليست عملية سياسية فحسب، وليست عملية ثقافية فحسب ولكنها مزيج من هذه كلها وغيرها، تحتوي المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وتتفاعل جميعها وتتداخل بعضها مع بعض في إطار شمولي، تهدف إلى تحقيق أهداف تتغير وفقا لما يحتاج إليه المجتمع. وما هو ممكن للتحقيق، وتعمل على تغيير المجتمع نحو الأفضل بجميع وجوهه وكامل تطلعاته .

وعلى هذا، تعتبر التنمية عملية واعية وموجهة، تقوم بها قطاعات شعبية واعية، خاصة وعامة، بهدف إيجاد تغيير شامل يسمو بالمجتمع إلى مصاف الأمم الراقية المتحضرة. لذا فهي أكثر من عملية نمو اقتصادي يعبر فحسب، عن وجود " عملية تحولات في البناء الاقتصادي ـ الاجتماعي، قادرة على تنمية طاقة إنتاجية مدعمة ذاتيا، تؤدي إلى تحقيق زيادة منتظمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد على المدى المنظور.

ولقد أخذ مجتمعنا العربي بهذا المفهوم للتنمية، في محاولة منه لسد الفجوة الهائلة التي تفصله عن الأمم المتقدمة، وخلق ثقافة تربوية شاملة تتفهم عملية التنمية وتجسدها

في مشاريع إنتاجية تتناسب وثرواته القومية الدفينة وتتجاوب مع تطلعات شعوبنا في تأمين ما تحتاج إليه حتى تتحقق حريتها الاقتصادية التي هي المقدمة الضرورية لحريتها الاجتماعية والسياسية. وعلى هذا، فقد جاء في تقرير استراتيجية تطور العلوم والتقانة في الوطن العربي، أن التنمية مشروع مجتمعي يقتضي بالضرورة إحداث تغييرات بنيوية في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تهدف إلى الارتقاء بالمجتمع إلى مستوى حضارة العصر، إنتاجا وإبداعا واستمتاعا، وإلى المشاركة الفعالة في صنع هذه الحضارة.

فقد تم تحديد أهداف التنمية للألفية لمعالجة أعراض المشاكل الحقيقية التي نُواجهها، بدل معالجة الأسباب من جذورها. ذلك أن وجود عدد كبير من وفيات الأطفال الرضع في العالم ليس سببا، بل نتيجة لتنمية غير متكافئة.

أما هذه المرة فعلينا القيام بعمل أحسن، أي معالجة جذور العوامل المُسبّبة للفقر وعدم المساواة. وهذا ما لا يُمكن القيام به على انفراد. قد يكون مُجديا في بعض الأحيان التطرق إلى مرض بعينه من أجل التوصل إلى نتائج جيدة، ولكن إذا ما لم تعالج الموضوع من نظرة واسعة تشمل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، فإنك سوف لن تستطيع الحيلولة دون عودة ظهور هذا المرض من جديد..

ومن العوامل الأخرى التي تم تجاهلها في تحديد أهداف التنمية للألفية، عناصر الحوكمة والسلم. فقد كان ذلك بمثابة خطأ في تحديد أهداف التنمية للألفية. فموضوع الحوكمة تم إدماجه في الهدف من أهداف التنمية المستدامة المقترح من قبل فريق العمل المفتوح طموح الأهداف المحددة في هذا المجال، إلا أن مجرد وضع هذا الهدف يُعتبر إنجازاً كبير في حد ذاته. وعلى سبيل المثال، فقد كان بالإمكان منح ثقل أكثر إلى موضوع الحوكمة، ولكن هذا أفضل ما تمكنا من تحقيقه في هذه المناقشات السياسية الصعبة. ولكن على كل، يمكن إيجاد بعض الأهداف المتعلقة بمحاربة الرشوة، والتطوير الشفاف للمؤسسات، وإدماج الجميع في عملية المشاركة السياسية.

المبحث الثاني : نظريات التنمية السياسية

في حقل التنمية السياسية ظهرت نظريات لم تثبت صحة أي منها بصورة تامة ومقنعة ،تعرض بعضها للنقد في وقت ظهورها أو بعده، وتمت مراجعة بعضها أو مناقضته من قبل أصحاب النظريات أنفسهم. من هذه النظريات نذكر : في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي كانت النظريات الأكثر رواجا هي "نظرية التحديث" ونظرية التنمية الاقتصادية، ونظرية الثقافة السياسية ؛ وابتداء من نهاية الثمانينيات خاصة صار الحديث مركزا على "نظريات التحول الديمقراطي" وبناء الديمقراطية بوجه عام، وفي مقدمتها نظرية "الديمقراطية أولا" ونظرية "الاختيار العقلاني". وحدث هذا في ارتباط وثيق مع تطورات الوضع الدولي خاصة في العالم الثالث وفي المعسكر الاشتراكي سابقا. في ما يلي نلقي نظرة على كل من النظريات المذكورة.

المطلب الأول : نظرية التحديث

ان مصطلح التحديث يعتبر اهم واشمل المصطلحات لكن في الوقت ذاته يعتبر اكثر المصطلحات ضيقا من حيث الثقافة والزمن,فالتحديث:هو عملية عامة اي لاتقتصر على مجتمع معين وانما تستهدف معظم الدول.فهو "عملية انسجام بين ابنية المجتمع المختلفة"[7]

ساهم في تطورها إيجابيا تيارين فكريين كبيرين:

الأول : دراسة ماكس فيبر حول العلاقة بين البروتستانتية وتطور الرأسمالية. وقد ركز هذا التيار على المتطلبات الثقافية والسيكولوجية للتحديث.

الثاني : كتابات هربت سبنسر، وإميل دوركايم وتالكوت بارسونز. ركز هذا التيار على الاختلافات الاجتماعية باعتبارها بؤرة مركزية في التغير الاجتماعي.

ركز كتَّاب هذا التيار على الملامح الهيكلية للمجتمع، وذلك من خلال فكرتين محوريتين: التنمية (التطور الاجتماعي)، والتكامل الاجتماعي *التطور الاجتماعي التنمية* هو عملية للتمايز الاجتماعي يتحول فيها المجتمع إلى مرحلة أكثر تعقيداً، حيث يتحول المجتمع من أبنية الدور الوظيفية المتعددة إلى أبنية أكثر تخصصاً حيث: تزايد تقسيم العمل.

تنوع الأنشطة الاقتصادية.

تحول الوظائف التي تقوم بها الأسرة إلى مؤسسات أخرى.

انتقال الأدوار من أساس القرابة إلى البيروقراطية. ومؤسسات المجتمع المدني بتخصصاتها المختلفة.

[7]- صلاح سالم زرنوقة,**مفهوم التنمية السياسية**,مصر القاهرة,مركز دراسات وبحوث الدول النامية,2003ص26

العصرنة :هي عملية متعددة الوجوه تفترض تغيرات شاملة. عرفها ليرنر: "عملية ذات كيفية مميزة خاصة بها، وهذا ما يفسر لماذا يسود شعور بين الناس الذين يعيشون في ظل العصرنة بأنها كلٌ متماسك ".

المظاهر الأساسية للعصرنة :

- التمدن.

– التصنيع.

- العلمنة.

- تطبيق الديمقراطية.

- التعليم العالي.

- مشاركة وسائل الإعلام.

فالإطار الفكري العام لهذه النظرية يقوم على تقسيم المجتمعات إلى "مجتمعات تقليدية" هي المجتمعات المتخلفة و"مجتمعات حديثة " هي البلدان المتطورة، والإيمان بتصور خطي مستقيم وحتمي للتطور التاريخي يسير بالمجتمعات من التقليد إلى الحداثة، وهو المقابل الليبرالي للنظرية الماركسية القائلة آنذاك بوجود حتمية تاريخية أخرى تنتقل بموجبها المجتمعات الرأسمالية إلى الاشتراكية. إلى جانب هذا السياق النظري العام تتميز نظرية التحديث بسمتين هما العمومية والشمول، لأن التحديث مفهوم شامل يتناول التنمية السياسية في حركية واحدة شاملة للمجتمع بأسره من دون التركيز على المجتمع السياسي وحده. والسمة الأخرى أن نظرية التحديث تركز على

العوامل الخارجية من حيث أنها على قول أصحابها تقوم بدور كبير في نقل المجتمعات المعنية من التقليد إلى الحداثة، وتحقيق التنمية السياسية نتيجة لذلك.[8]

في عرض هذه النظرية شدد أشهر القائلين بها وهو دافيد أبتر، على التفريق بين التنمية والتحديث. فالتنمية تقتضي أن عملية التصنيع يتبعها وينجم عنها تغير في مبادئ التدرج الاجتماعي وفي توزيع المراكز والأدوار الاجتماعية، بصورة عقلانية متدرجة تنقل المجتمع من التقليد إلى الحداثة عبر مراحل متتالية تختلف فيما بينها من حيث مبادئ التدرج الاجتماعي وفي توزيع المراكز والأدوار الاجتماعية السائدة في كل منها إلى أن تبلغ الطور الأخير، طور الحداثة المتميز بسمات المجتمع الغربي الحديث، يكون فيه بفعل عوامل متعددة على رأسها الحراك الاجتماعي انتماء الأفراد غير معتمد فقط على العلاقة بوسائل الإنتاج، بل تحدده أيضا الإقامة وأساليب الترفيه والتسلية والقيم المادية الاستهلاكية والمعنوية الأخلاقية، وبصفة عامة سلسلة من "مصالح مرتبطة بالمراكز الاجتماعية " تؤدي إلى تشكيل "مجموعات مصلحية متخصصة ". عندئذ يتجه الوعي الطبقي نحو الزوال ويسود "نظام وظيفي" أو "مهني" تكون فيه النخب مجتمعة بـ" مركز وظيفي متخصص" تحدده الكفاءات والتعليم والتربية ونوعية التكوين والقيم المرتبطة بكل هذا، وهي كلها من خصائص الحداثة.

أما التحديث السياسي فهو عند أنصار المذهب التنموي "نقل الأدوار المهنية والتقنية والإدارية... والمؤسسات كالمدارس والمستشفيات والشركات مثلا إلى مجتمعات غير صناعية".

ومقتضى التحديث في هذه النظرية أنه "تحت تأثير مجتمع صناعي تظهر أدوار اجتماعية في مجتمع غير صناعي". هذه الأدوار أنتجها المجتمع الصناعي واستوردتها المجتمعات السائرة في طريق التحديث. في هذه الأخيرة تقوم الأدوار والمؤسسات

[1]- صالح بالحاج، التنمية السياسية "نظرة في المفاهيم والنظريات "، المنتقى الوطني التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات ،قسم العلوم السياسية ،جامعة الشلف من 16 - 17 ديسمبر 2008 ،ص 5

المستوردة بدور تجديدي ريادي استراتيجي، وتكمن أهميتها الاستراتيجية في أنها آتية من عالم خارجي متطور ولأن المجتمع غير المتطور بحاجة إليها لتحقيق تنميته

في عملية التنمية هناك انتقال تدريجي، وأدوار المجتمع الحديث ومؤسساته تأتي بعد سلسلة من الأطوار أما في عملية التحديث فهناك "حرق المراحل" حيث تصير هذه الأدوار مهيمنة ومتقدمة على تطور قوى الإنتاج وعلى التنمية المادية للمجتمع، ومع ذلك فهي بنظر القائلين بها مفيدة وضرورية لأنها حاملة للتجديد والانتقال إلى الحداثة.

انطلاقا من هذا التصور رأى دافيد أبتر في الاستعمار "قوة تحديثية" و"نموذجا صار التحديث بواسطته كونيا". بعد استقلال المستعمرات ودخول العالم الثالث مرحلة التنمية، ليس سرا أن في هذه النظرية دعوة إلى التصنيع وتوسيع التعاون التقني والثقافي وبشكل عام تكثيف الوجود الغربي في هذه البلدان باعتباره ضروريا للمجتمعات "التقليدية" السائرة في طريق التصنيع والنمو الاقتصادي، وكذلك التحديث الاجتماعي والسياسي على ما أعلنه أصحاب النظرية.

بعد عقود من التصنيع والبرامج التنموية، و"نقل التكنولوجيا" و"المساعدة التقنية" وطواف المتعاقدين التقنيين الأجانب في البلدان النامية، ودفعات الطلبة من هذه للتكوين في البلدان المتطورة ،ما هي حصيلة التحديث ؟ لاشك أن أثره في نقل المجتمع باتجاه الحداثة يختلف من بلد إلى آخر وأن تقدير حجم التحديث الحاصل في كل بلد يحتاج إلى دراسات خاصة بكل منها، لكن بوجه الإجمال لا نظن أن أحدا باستطاعته أن يقول إن التحديث قد حقق التنمية الاجتماعية والسياسية في البلدان غير المتطورة. في البلدان العربية على وجه الخصوص لم تتأثر الأنظمة السياسية بالتحديث ولم تحدث فيها التنمية السياسية بأي وجه من الوجوه.

مدرسة الثقافة السياسية:

أشهر الباحثين وواضعي مقولات هذه المدرسة غابرييل ألموند المنتمي في الوقت نفسه إلى المدرسة الوظيفية في العلوم السياسية. يعتقد ألموند أن أي ثقافة من الثقافات تضم ثلاثة جوانب ،جانب معرفي يتعلق بمعارف المرء عن النظام السياسي، وجانب شعوري يخص التعلق الشخصي بالقادة والمؤسسات، وجانب تقييمي يشمل الأحكام والآراء التقييمية عن الظواهر السياسية. ومنه يمكن تعريف الثقافة السياسية بأنها عند هذا المنّظر مجموع ما يملكه الفرد من معارف عن النظام السياسي ،ومشاعر إيجابية أو سلبية نحو القادة والمؤسسات وأحكام تقييمية بشأن الظواهر والعمليات السياسية. وهناك تعريف آخر أشمل وأوجز مفاده أن الثقافة السياسية هي "الجوانب السياسية للثقافة السائدة في مجتمع من المجتمعات باعتبار أن هذه الجوانب تشكل جملة متناسقة الأجزاء".

يعود تاريخ هذه المدرسة إلى نهاية الخمسينيات من القرن الماضي لما قام ألموند وفيربا في فترة 1958 - 1963 بتحقيق شمل خمسة بلدان هي أمريكا وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا والمكسيك ،وسئل فيه 5000 شخص. كان موضوع الدراسة في الحقيقة البحث في الثقافة "المدنية" تحديدا وليس الثقافة السياسية عامة، يعني دراسة الثقافة السياسية بالنظر إلى القيم الديمقراطية لمعرفة ما إذا كانت هذه الثقافة تساعد على تنمية الديمقراطية أو تعرقلها، بخلفية أن الهدف المثالي هو الديمقراطية الأمريكية والبريطانية.

من أجل القيام بالمهمة كان لابد من إعداد نظري سابق. ألموند حلل الثقافة السياسية فميز بين ثلاثة أصناف منها سماها "ثقافة محلية ، و"ثقافة التبعية ، و"ثقافة المشاركة ،

الثقافة المحلية تكون متجهة نحو الأنظمة الفرعية المحلية مثل القرية والعشيرة والقومية والمنطقة من دون النظام السياسي برمته، وثقافة التبعية أو الخضوع تجعل الناس يعلمون بوجود النظام السياسي لكنهم يقفون منه موقفا سلبيا، ينتظرون منافعه

وخدماته ويخشون تجاوزاته ولا يرون أنفسهم قادرين على التأثير فيه. أما ثقافة المشاركة فهي على النقيض من ذلك. هنا يعتقد المواطنون أنه باستطاعتهم أن يؤثروا في سير النظام وفي العملية السياسية بطرق ووسائل شتى كالانتخابات والمظاهرات والعرائض وتنظيم الجماعات الضاغطة.

في نظر ألموند كل صنف من الثقافة السياسية يقابله نوع من البنية السياسية أي نظام حكم خاص به، فالثقافة المحلية تكون في نظام غير ممركز تماما، فيه لامركزية واسعة وظاهرة. وثقافة الخضوع في نظام ممركز سلطوي، وثقافة المشاركة في نظام ديمقراطي. التطابق بين الثقافة السياسية وبنية النظام السياسي ضروري عنده لاستقرار النظام وعمله بشكل جيد والتفاوت بينهما يسيء إلى النظام ويهدد استقراره.

فألموند أوضح أن ما حدده من أصناف الثقافة السياسية إنما هو "نماذج مثالية" لا توجد بصورة خالصة في أي نظام من الأنظمة الملموسة. في هذه نجد مزيجا من الثقافات الثلاث، والمهم بنظره أن يكون المزيج "جيدا"، وهو الذي تغلب عليه ثقافة المشاركة. انطلاقا من التحقيق انتهى ألموند إلى أن بريطانيا وأمريكا تحققان مزيجا جيدًا ومتوازنا من الثقافة السياسية تسوده ثقافة المشاركة بما يجعله ملائما للديموقراطية، وهو ما جعله يعلن أن "التنمية السياسية ناتجة من تطور المجتمع المدني". إلا أنه عاد في فناقض نظريته وقلب المعادلة قائلا إن التنمية السياسية أو التطور الديمقراطي هو الذي ينتج المجتمع المدني، فصار السبب في المجتمع المدني يلد الديمقراطية نتيجة في التطور الديمقراطي ينجب المجتمع المدني.

وجهت انتقادات عديدة للنظرية الثقافة السياسية كما قدمها أصحابها كل منها شمل وجها من وجوهها، فكان مما عيب عليها خلفية واضعيها وتفضيلهم لنماذج بلدانهم، وترددها بشأن الأسبقية في ثنائية الديمقراطية والمجتمع المدني، غير أن هذه النظرية لم تكن من غير فائدة لأنها فتحت حقل البحوث في الثقافة السياسية لرصد العلاقة بينها وبين الديمقراطية.

في ما يخص البلدان العربية، بحكم الارتباط القوي بين الثقافة السياسية والثقافة بوجه عام من جهة، ولجوء البعض من دعاة هذه المدرسة إلى التاريخ لتفسير طبيعة الثقافة السياسية السائدة ضمن مجتمع معين في زمن معين، وعندما تبين أن البلدان العربية تبدي مقاومة شديدة للديمقراطية في عالم تزايدت فيه تجارب التحول الديمقراطي واتسع نطاقها، وكثرت الدراسات السياسية والاجتماعية حولها، كان من الطبيعي أن يقبل العديد من الباحثين من العرب وغير العرب على النظر في الثقافة العربية الإسلامية، خاصة من جهة اتفاقها أو تناقضها مع الديمقراطية[14]. وانقسموا في ذلك فرقا فقال بعضهم إن الثقافة العربية لا يمكن أن تتعايش مع الديمقراطية وأنها من أهم معوقات قيامها في هذه البلدان، وقال آخرون العكس جاعلين الموانع والعقبات أمام الديمقراطية بهذه البلدان على مستوى الحكام والأنظمة.

كائنا ما كان الأمر، فضرورة انتشار القيم الديمقراطية ومفاهيمها من أمثال المواطنة والمساواة والتعددية وقيمة الفرد وحريته في المجتمع وحقوق الإنسان وحريات الفكر والتفكير وما شابه ذلك، لقيام الديموقراطية وتوطيدها ليست موضوع نقاش عند الديموقراطيين، بيد أن السؤال الأهم يبقى قائما برمته، وهو سؤال الطرق والأساليب والوسائل والقوى القادرة على زرع هذه القيم وتنميتها.[9]

- غربي، علي وآخرون، تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 77، 73 [9]2003، ص،

المطلب الثاني: نظرية التنمية الاقتصادية.

هذه النظرية تطبيق لمقولات المدرسة السلوكية الشاملة في العلوم الاجتماعية على علم السياسة عامة والعلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية خاصة. من المعلوم أن النظرية السلوكية في علم السياسة تقدم "كيف" على "لماذا"، وهي تسعى لبناء نظريات انطلاقا من ملاحظة سلوكيات منتظمة متكررة ثابتة تشاهد في العمليات السياسية. أدواتها التقديرات الكمية عن طريق الإحصاء ،من دون أحكام تقييمية ولا اهتمام بتفسير الدوافع الداخلية التي تحمل الأفراد على نماذج معينة من التصرفات. المقدمة الفلسفية والمعرفية لهذه النظرية أنه لا يمكننا أن نحلل إلا السلوكيات والتصرفات المشاهدة بالعين المجردة، وهو ما يؤدي إلى اتخاذ المنهج التجريبي بواسطة التقنيات الكمية أداة للبحث واعتماد نتائجه لوضع المقولات.

من ناحية الأداء يرى القائلون بنظرية التنمية الاقتصادية أن توسيع التصنيع والتحديث وتزايد نطاق التعليم وارتفاع مستوياته وزيادة التمدين ونشاطات الإعلام تزيد النظام فاعلية وشرعية بالنتيجة. فيما يخص التركيبة الطبقية للمجتمع وتدرج شرائحه، يركزون على نمو الطبقة الوسطى وتعاظم دورها في المجتمع ذاهبين إلى أن تحقيق التنمية الاقتصادية بما تعنيه من مستويات عالية في التعليم والتمدين وتزايد الدخل الفردي وتغير أنماط المعيشة وتبدل القيم الاجتماعية والثقافية والسياسية تؤدي إلى نشوء طبقة وسطى تملك روحا مدنية عالية، مهتمة بسير الشأن السياسي وأحواله، راغبة أن يكون أصحاب الوظائف العامة في مستوى المسئوليات المسندة إليهم ومطالبة باختيار الأشخاص الملائمين، المنتخبين منهم والمعينين. فالطبقة الوسطى تُنسب إليها فضائل الروح المدنية وروح المشاركة والمبادرة والنقد والمحاسبة والمطالبة، أي ثقافة ديموقراطية ليس يقدر النظام على تجاهلها.[10]

-عادل أحمد حشيشي ، **العلاقات الاقتصادية الدولية** ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ،2000 ، 10.ص،ص،173.172

اتفق أصحاب هذه النظرية في أشياء أولها دور الطبقة الوسطى في تحقيق التحول الديموقراطي، واختلفوا في أمور أخرى منها أهمية هذا الدور وقوته ونوع العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية. أقوى المدافعين عن هذه النظرية، وهو سيمور مارتن ليبست قال بعلاقة إيجابية طردية ومباشرة بين التنمية الاقتصادية والديموقراطية، مؤكدا أن العامل الاقتصادي هو سبب استقرار الديموقراطيات الغربية بينما ذهب آخرون، في مقدمتهم صامويل هنتنغتون ، ومن دون إنكار دور الطبقة الوسطى في قيام الديموقراطية، إلى أن التنمية الاقتصادية واحد من العوامل وليس العامل الوحيد في العملية، لكنه سلم بأن الديموقراطية ستكون في نهاية المطاف إذا كانت التنمية الاقتصادية ملخصاً ما رآه من أهمية نسبية للمتغير الاقتصادي وللمتغيرات الأخرى بمسلمة عبارتها "التنمية الاقتصادية تجعل الديموقراطية ممكنة والزعامة السياسية تجعلها حقيقية" أو فعلية.

نتائج الدراسات الخاصة بالبلدان المعنية بمسألة الديموقراطية كان فيها ما يتفق مع نظرية التنمية الاقتصادية وما يناقضها. فهناك بلدان منها الهند وسريلانكا حققت قدرا من الديموقراطية لفترات طويلة وهي في مستويات ضعيفة من التنمية الاقتصادية بمؤشرات المركز الاجتماعي الاقتصادي المعروفة، وفيها نسبة عالية من الأمية، وخصائصها خصائص المجتمعات الزراعية وليس الصناعية. فهنا إذًا ما يجيز القول إن التنمية الاقتصادية ليست شرطا لاغنى عنه للممارسة الديموقراطية. وهناك بلدان عديدة أخرى من أمثال نيجيريا والمكسيك وتايلاندا وكوريا الجنوبية أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية متفقة مع مقولات هذه النظرية, في البلدان العربية، بالمقابل، سجل تناقض بين مستويات التنمية وبوادر التحول الديموقراطي.

في كثير من بلدان المنطقة اتخذت مؤشرات "المركز الاجتماعي الاقتصادي" منذ فترة منحى تصاعديا مستمرا. في نحو 12 دولة منها يعيش أكثر من نصف السكان بمناطق مدينية، غالبية رجالها متعلمون، ونسبة الطلبة مقارنة بإجمالي السكان في العديد من البلدان العربية ليست أقل من نسب الدول الأوروبية. من جهة الدخل

وحجم الطبقة الوسطى، فئات الإطارات في قطاع الصناعة وذوي المشاريع الخاصة وأصحاب المهن الحرة، والعاملين في الصناعة من ذوي الأجور العالية ،هذه الشرائح، وجميعها من مكونات الطبقة الوسطى، تضخمت بشكل ملحوظ. ومع ذلك لم تنجب هذه المراكز الاقتصادية الاجتماعية الجديدة و"الحديثة" على توقعات نظرية التنمية الاقتصادية أي تحديث ولا حداثة في المجتمعات ولا أي شيء مما يمكن تسميته توجها ديمقراطيا في أنظمتها.

في البلدان العربية إذًا إخفاق نظرية التنمية الاقتصادية واضح بين. هذه النظرية كما تقدم تشدد على دور التمدين وزيادة حجم الطبقة الوسطى باعتبارها حاملة للتجديد والتحديث في المجال الاجتماعي وفي الثقافة السياسية وفي الموقف من الشأن السياسي، وما ينجم عن ذلك من ضغط باتجاه الحداثة على مستوى النظام السياسي. والحال أن الجهود التنموية المبذولة في البلدان العربية طوال عقود من الزمن لم تنتج أي شيء من هذا. فأين المجتمع المدني ؟ وأين ضغط المثقفين باتجاه التحديث والتنوير ؟ وأين الثقافة السياسية والمدنية العقلانية الحديثة ؟ وأين خصائص الحداثة في العلاقات الاجتماعية وفي سلوك الأفراد ؟ هناك جديد في القيم المادية من دون الثقافية ولا المدنية.

وهذا التمدين الذي راهن عليه أصحاب هذه النظرية، ما أثره من جهة التنمية السياسية ؟ لا شيء. في الجزائر مثلا سار الناس بأعداد كبيرة من الأرياف إلى المدن، و"سارت" المدن نحو الأرياف بتوسيع المدن الكائنة وتكوين مدن جديدة من دون أثر لجهة التنمية السياسية. فكان التمدين شكليا جسديا ظاهريا، أما في السلوكيات ونماذج التصرفات والقيم السياسية والمعنوية فكانت العملية بترييف المدن أشبه منها بتمدين الأرياف. [11]

1- مرجع سابق,ص 174

فيما يخص الأنظمة السياسية بهذه البلدان كان التفاوت أظهر وأشد بين التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية. فلم يسجل تغير في هذه الأنظمة بجمهورياتها الأوتوقراطية أو العسكرية وملكياتها المطلقة أو الدستورية. وتجارب الانفتاح التي تمت هنا أو هناك في بعضها تعود إلى أسباب عديدة لكنها ليست من إفرازات التنمية الاقتصادية ولا من نتائجها.

المطلب الثالث : نظرية الديمقراطية

هذه النظرية نقيض النظرية السابقة. انطلاقا من دراسات عن بلدان عديدة فقيرة متقاربة المستوى من حيث الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لكنها مختلفة في أنظمتها السياسية، بعضها أخذ بقدر معين من الديمقراطية وبعض آخر ظل خاضعا لأنظمة سلطوية، لاحظ عدد من علماء السياسية، في مقدمتهم سيغل وفاينزشتاين وهالبرين أن الديمقراطيات الفقيرة حققت نموا لا يقل سرعة وحجما عما حققته الأوتوقراطيات الفقيرة، وتفوقت الأولى على الثانية في الأداء وحسن التسيير كما أنها لم تقع فيما وقعت فيها الاستبداديات الفقيرة من إفلاس. فالكوارث كالمجاعات والأوبئة الفتاكة واستشراء الفساد وتفاقم البطالة والبؤس كانت من نصيب الحكومات العسكرية في أمريكا الجنوبية وإفريقيا والدول الشيوعية في أوروبا الشرقية. في إفريقيا وآسيا ثلا لوحظ أن البلدان التي خاضت تجربة ديمقراطية لفترة مثل الهند والموزمبيق والسنغال كانت أفضل حالا من أوتوقراطيات أنغولا والكونغو وزيمبابوي وأوزبكستان، سواء في معدلات نمو الاقتصاد الوطني ونمو الدخل الفردي أو مقاييس الرفاهية الاجتماعية وأحوال المعيشة والصحة والتعليم ونوعية الإدارة والخدمات.

نتائج هذه الدراسات حملت أصحابها على التصدي بنقد شديد لنظرية التنمية الاقتصادية ومعاكستها بتقرير أسبقية الديموقراطية على التنمية الاقتصادية. وكان الطعن الأكبر الذي قدموه ضد هذه الأخيرة أنها وطدت الاستبداد وأطالت عمره وأجلت قضية الديموقراطية، ذلك أن في مقولة التنمية أولا إقصاء لقضية الديموقراطية وغض للبصر عن ممارسات أنظمة سلطوية رفعت شعار التنمية الاقتصادية واعتلت به

لاستبعاد المطالب الديموقراطية داعية إلى "حشد القوى وتعبئة الجهود الوطنية كافة من حول النظام للانتصار في معركة التنمية".[12]

أما أسباب تفوق الديموقراطيات على غيرها في الأداء والتنمية فرآه أصحاب هذه النظرية في عوامل منها أن بنية النظام الديمقراطي ومؤسساته تفسح المجال لمحاسبة شعبية مستمرة وفعالة في الأسفل من ناحية، ولتوازن ورقابة متبادلة بين المؤسسات والسلطات في الأعلى من ناحية أخرى. فالضغط الشعبي عن طريق الانتخابات الحرة الدورية المغيرة للحكام، وعن طريق النقد والتحرك من خلال منظمات المجتمع المدني يجعل الحكام يقدمون الكفاءة والجدارة على المحسوبية ويحمل النخب السياسية على تحسين البرامج الاقتصادية والسعي من أجل الأداء والفاعلية. في ما يخص مؤسسات الدولة وسلطاتها، يذّكر أصحاب النظرية أن الديمقراطية عدو التركيز في السلطات واحتكارها، وأنها تقوم على توزيع السلطة والتوازن بين المؤسسات والتأثير المتبادل فيما بينها ،خاصة منها السلطات الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية، فيصبح التصحيح والتعديل والتحسين ممكنا وضرورة دائمة لتسيير الشئون العامة. ثم إن الديمقراطية في نظر القائلين بأسبقيتها تعمل بمبدأ الشفافية في وقت الاختيار والتقرير وأثناء التسيير. والشفافية بما تقتضيه، في جملة أمور أخرى، من إعلام واسع واطلاع على الخيارات المطروحة تجعل التصحيح ممكنا وتحول دون وقوع أخطاء كبيرة ربما أدت إلى أضرار وأزمات اقتصادية أو سياسية.[13]

في العقدين الأخيرين، منذ نهاية الثنائية القطبية، قل الحديث عن التنمية السياسية وصارت مفاهيم الديموقراطية والتحول الديموقراطي والانفتاح الأكثر رواجا وترددا في اللغة السياسية المتحدثة عن بلدان العالم الثالث سابقا، واتجهت أبحاث جزء كبير من علماء السياسة إلى وضع "نظريات التحول" نحو الديموقراطية وتوطيدها، وخصص للبلدان العربية قدر لا بأس به من هذه الدراسات. غير أنه، بالنظر إلى

[12] - نبوى،السيد عباس،**الديمقراطية و الحكم الإسلامى** ، مجله آفاق الحضارة الاسلامية ، - عدد 5 ، ص 183
[13]- مرجع سابق ص 84

معطيات الواقع السياسي العربي في الماضي القريب والحاضر ،هناك ما يجيز القول إن مصير "نظريات الانتقال" هذه لن يكون أفضل من مصير نظريات التنمية السياسية من قبلها.

خلاصة:

وهكذا، يمكن القول بأن التنمية مشروع إحياء حضاري ضخم وشامل، مستند إلى القبول الإرادي لأفراد المجتمع، وينبع من إيمانهم بجدوى هذه العملية وأهميتها في تحقيق مصالحهم الحيوية ومتطلباتهم الحياتية، وفي تمكين المجتمع من التجدد ذاتيا عن طريق تحرير العقل من الأفكار المناهضة للتغيير والتجديد والتي تقف حائلا دون بلوغه مرحلة الإبداع التي يتمكن بها من إنجاز تقنياته المادية الضرورية لتحقيق مشروعه الحضاري المنشود بدلا من الاستعانة بالغير والارتهان له.

وانطلاقا من ذلك، يصبح للتنمية أساسان : فكري وآخر مادي، وهما في تفاعل متبادل ودائم يؤدي إلى نضج ثمرة التنمية. فمناهج العلم وفرضياته، تخلق الفرص المواتية للإبداع التكنولوجي، بحيث يمكن القول بأن التطور المادي لابد من أن يكون مسبوقا بتطور فكري ملازم له. كما أن الاستمرار في التقدم التكنولوجي من شأنه أن يشحذ الذهن على البحث العلمي المتواصل لاكتشاف المزيد من التقنيات.

الفصـــل الثانى

الفصل الثاني: الحكم الراشد والاستقرار السياسي ودوره في التنمية السياسة.

المبحث الأول: الحكم الراشد والاستقرار السياسي.

المطلب الأول: مفهوم الحكم الراشد الاستقرار السياسي.

المطلب الثاني:أبعاد الحكم الراشد.

المطلب الثالث: متطلبات الاستقرار السياسي.

المبحث الثاني: علاقة الحكم الراشد بالتنمية ودوره في التنمية السياسية.

المطلب الأول: علاقة الحكم الراشد بالتنمية السياسة.

المطلب الثاني: دور الحكم الراشد في التنمية السياسية.

المطلب الثالث :الإصلاحات القانونية وأثرها في تعزيز الحكم الراشد

خلاصة.

الفصل الثاني: الحكم الراشد والاستقرار السياسي ودوره في التنمية السياسة.

تمهيد:

أضحى مفهوم الحكم الراشد من بين المفاهيم الأكثر تسويقا في ظل العولمة السياسية فنجده أحيانا مقرونا بالحوكمانية ،أوالحوكمية عند البعض أو فلسفة إدارة شؤون الدولة و المجتمع عند البعض الأخر بعد ان ظهر منذ 1989 مرتبطا من حيث المنطق العولمة بسياسيات البنك العالمي الهادفة لترشيد النفقات العمومية بعيدا عن الفساد الإداري والتسيير، و أصبح يهدف لبناء نموذج سياسي يجمع بين حقوق الإنسان والديمقراطية واللامركزية الوظيفية القائمة على المبادرة المحلية الناجعة في ظل العقلانية في إدارة الموارد و الوقت.

- فالحكم الراشد إذن كما لخصه أب النهضة الماليزية ووزيرها الأول الأسبق الدكتور ماهاتير محمد هي فلسفة تجمع بين التسيير بشفافية باشتراك المواطن في إدارة الشؤون الدولة و المجتمع و عن طريق الحكم بأمانه لمدة زمنية معينة خدمة للصالح العام بمنطق الخدمة العامة الهادفة لتنمية محققة لحاجات المواطنين بصفة عادلة ، فبدون الشفافية ، الأمانة و العدالة. فلن تكون الدولة مهما كانت مواردها قادرة على تحقيق تنمية الدولة و لا المجتمع و لا الإنسان.و عليه فرشد حكم الأنظمة يقاس بهذه المعايير الثلاثة الشفافية، الأمانة و العدالة.

- إن التطور الذي شهدته المجتمعات الحديثة أدي الى تزايد مطالبها وضغوطاتها من أجل وضع هذه المطالب ضمن سياسات ناجحة وقرارات فعالة ولهذا يطالب المواطنون مجسدين في المجتمع المدني بالمشاركة في صناعة السياسات العامة واتخاذ القرارات وتسيرا الشؤون العامة لانعدام الثقة في المسؤولين السياسيين،إما لغياب المشروعية أو الفعالية في وضع وتنفيذ السياسات العامة.

- كما أن الإخفاقات في تنفيذ السياسات التنموية التي اقترحتها المؤسسات المالية الدولية أدى إلى إنعكاسات سلبية على هذه المجتمعات مما أدى كذلك الى وجود عدم

الرضا من طرف مجموعات المجتمع المدني ,وفرض إصلاحات سياسية واقتصادية من طرف هذه المؤسسات الدولية وهذا ما دفع بالعديد من الدول النامية الى محاولة تطبيق الأسلوب الديمقراطي في الحكم ومحاولة تجسيد الحكم الراشد من أجل تحقيق الفعالية والفاعلية في تجسيد الشؤون العامة. حيث تهتم بمشكلة الحكم الراشد والاستقرار السياسي من حيث العلاقة السببية الموجودة بينهما ، وتقديم إطار فكري شامل لمفاهيم الحكم الصالح وربطها بالتنمية السياسية.

المبحث الأول : الحكم الراشد والاستقرار السياسي

المطلب الأول: مفهوم الحكم الراشد الاستقرار السياسي.

ونحاول في هذا الجزء أن نتعرف على مفهوم الحكم الراشد مبينين أولا مفهوم الحكم بصفة عامة،و الاصلاح السياسي،ثم الحكم الراشد. و كذلك الاستقرار السياسي.

1 مفهوم الحكم :

لقد عربنا مصطلح اللغة الانجليزية الكلمة العربية الحكم وقد فضلنا الحكم خلافاً لعدد من محاولات التعريب التي نزعت لتفادي الحساسية الفائقة التي تحيط بمسألة الحكم باللجوء لكلمات تنقل الموضوع من ميدان السياسة الى ميدان الادارة مثل نظام إدارة الدولة ,ولعل أقل التعريفات حظاً من التوفيق العبارة الطويلة إدارة شؤون الدولة والمجتمع ,التى بدأت في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهو الحاكمية إيحاءات دينية صارمة ،ناهيك عن عدم دقته.

2 مفهوم الإصلاح السياسي :

الإصلاح لغة من فعل أصلح يصلح إصلاحاً، أي إزالة الفساد بين القوم، و التوفيق بينهم[1]. وهو نقيض الفساد ،فالإصلاح هو التغير الى استقامة الحال على ما تدعوا إليه الحكمة ،ومن هذا التعريف يتبين أن كلمة إصلاح تطلق على ما هو مادي ، وعلى ما هو معنوي ،فالمقصود بالإصلاح من الناحية اللغوية ،الانتقال أو التغير من حال إلى حال أحسن ،أو التحول عن شيء الانصراف عنه الى سواه .

وقد ورد لفظ الاصلاح في القرآن الكريم في مواضيع كثيرة منها قوله تعالى:"وإذا قيل لَهُم لا تُفْسدوا في الأرض قالوا إنما نحن مصلحون "[2] وفي قوله تعالى :"أن يصلحا بينهما صلح والصلح خير"[3] ويقول تعالى :" قل إصلاح لهم خير وإن تخالطوهم فإخوانكم و الله يعلم المفسد من المصلح "[4].

1- محمود السعدي (وآخرون):**القاموس الجديد للطلاب,معجم عربي مدرسي البنائي** ,تونس ,الشركة التونسية للتوزيع ,1979 ,ص 64.

2- القرآن الكريم، **سورة البقرة الآية** 11

3- القرآن الكريم, **سورة النساء الآية** :128

4- القرآن الكريم، **سورة البقرة، الآية** 215

- أما اصطلاحا فيعرفه قاموس "أكسفورد" Oxfordالإصلاح بأنه "تغير أوتبديل نحو الأفضل في حالة الأشياء ذات النقائص ،وخاصة في المؤسسات و الممارسات السياسية الفاسدة أو الجائرة ،إزالة بعض التعسف أو ألخطأ[1]

***مفهوم الحكم الراشد :** يستخدم مفهوم الحكم الراشدّ منذ عقدين من الزمن من قبل مؤسسات الأمم المتحدة لإعطاء حكم قيمي على ممارسات السلطة السياسية لإدارة شؤون المجتمع اتجاه تطويري وتنموي وتقدمي ،أي أن الحكم الراشد هو الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة وكوادر إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع،وبتقدم المواطنين وبتحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم ،وذلك برضاهم وعبر مشاركتهم ودعمهم،فهو علاقة إدارة الحكم أو إدارة الدولة ضمن معايير الشفافية والمحاسبة لكافة الموارد البشرية والطبيعية والاقتصادية والمالية في الدولة لغرض التنمية ضمن نطاق احترام سيادة القانون ومبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان.

- وقد كان لصندوق النقد الدولي بتعريفه للحكم الراشد بعدا تقنيا لمفهوم التنمية وعلاقتها بالحكم الراشد من خلال التركيز على النواحي الاقتصادية من الحكم وتحديد مظاهر حسابا ت الحكومة وإدارة الأموال والموارد العامة في الدولة واستقرار البنية التنظيمية لنشاطات القطاع الخاص.

*- **مفهوم الاستقرار السياسي**: يخضع أي استقرار سياسي لتأثير نوعين من ألعوامل أولهما تكون له أثار استقرارية، وثانيهما تكون له أثار غير إستقرارية، بحيث تكون حالة النظام هي نتاج التفاعل بين هاذين النوعين من العوامل، وبذلك أن كل سلطة تتجه أحد الاتجاهين: فإما أن تتحول إلى إدارة السلطة تدير مؤسسات المجتمع تحت سلطة الدولة، الدستور،القانون فتنتمي بذلك إلى أنظمة الإستقرارالسياسي الدستوري الإداري، أو أن تبقى سلطة متسلطة فتنتمي إلى سلطة الانقلابات[2]

1- تيسير محسين,**"محاولة أولية للتأصيل في مفهوم الإصلاح"**,مجلة رؤية ,فلسطين ,الهيئة العامة للاستعلامات,العدد 29 ,شباط 2006

2-الطيب البكوش ،**هل للعلاقة بين الديمقراطية و التنمية حدود ؟** ،المجلة العربية لحقوق الانسان ،تونس ،عدد 2 ،.1995،ص 109

وبعبارة أخرى فإن وجود استقرار سياسي للحكم القائم يعني التغلب القوى الإستقرارية على قوى عدم الاستقرار والعكس صحيح.

المطلب الثاني :ابعاد الحكم الراشد

إن إدارة شؤون المجتمع من خلال الحكم الراشد تتضمن أربعة أبعاد مترابطة ومتصلة فيما بينها ,حيث لا يمكن أن تستغني على أي بعد منها و إذا ما إنعدم أو غاب أحد هذه الأبعاد لا يمكننا أن نتحدث عن وجود حكم راشد .وهذه الأبعاد هي :البعد السياسي المتعلق بطبيعة السلطة السياسية ومدى شرعية تمثيلها ,والبعد التقني المتعلق بعمل الإدارة العامة و الحكومة ومدى تمتعها بالكفاءة و الفعالية في إدارة شؤون المجتمع ,والبعد الاقتصادي و الاجتماعي المتعلق بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى حيويتهم واستقلاله عن الدولة من جهة ,وطبيعة السياسات العامة في المجال الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرها في المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة ,كما علاقتها بالطبع مع الاقتصاديات الخارجية والمجمعات الأخرى من جهة أخرى.

وتؤثر هذه الأبعاد وتترابط لتكوين الحكم الراشد.

*1-***البعد السياسي***:*.ويعتبر البنية الأولى لتكريس الحكم الراشد ,ويقضي هذا البعد ضرورة توفر شرعية السلطات الحاكمة ,ويعني هذا أن وصولها وممارستها للحكم قد تمت بطريقة تتوافق مع ما تقول به الإدارة الشعبية ,بحيث يتم انتخاب الهيئات المركزية والمحلية بطريقة نزيهة وشفافة ,وتمثل مؤسسة التمثيل التشريعي حلقة الوصل الجوهرية بين الحكم والناس ,وتأخذ في النظم صورة المجالس النيابية المنتخبة انتخابا حراً ونزيهاً ودوري وتنوب هذه المؤسسات عن الناس في وضع القواعد القانونية ,وفي ضبط الرقابة على الحكومة التى يأتي على رأسها عادة كثر التيارات السياسية حصولاً على ثقة الناس في الانتخابات, ويجب أن تعكس مؤسسة التمثيل مصالح الناس بشفافية وأن يحكم وضع ق[1]واعد القانون معيار تحقيق مصالح الناس, كما يستلزم ذلك وجود تمثيل معارض للتيار السياسي الذي يتولى مسؤولية الحكومة في مؤسسة التمثيل ضمانة لصلاح ورشاد الحكومة ,ويزداد فاعليتها بقوة هذه المعارضة .

1–نور الدين العوفي ,**مؤشرات الحكامة وآليات الانتقال الديمقراطي** ,حالة المغرب ,م.د.د.ع,بيروت ,2004,ص 797.

إن توفير هذا البعد من شأنه أن يمنع اللإستقرار السياسي للدولة,هذا الاستقرار الذي يعد اللبنة الأساسية للشروع في تطوير المشاريع الأخرى التي يتوقف عليها كيان المجتمع,ومن ثم يكون بوسع الدولة التي تسعى لتبني الحكم الراشد الانتقال من معالجة المشاكل التقليدية(كضمان السلم وتحقيق الاستقرار الداخلي إلى البحث عن تكريس رهانات جديدة تتوافق مع متطلبات أكثر عصرنه يقول بها الحكم الراشد ,كضمان الصحة العمومية ,الحفاظ على البيئة ,تطوير المنظومة التربوية ...

*2-***البعد القانوني***:*يتجسد من خلاله الحكم الراشد بتحقيق شرط مشروعية جميع تصرفات الهيئات الحاكمة ومطابقتها للقانون الذي وضعته الهيئات المنتخبة الممثلة للشعب من جهة ,ومن جهة أخرى يفتح القنوات أمام المواطنين لمناقشة تصرفات الحكام[1], ومعنى هذا الحكم الذي يطبق القانون بطريقة غير تعسفية كما لا يعفي المسؤولين من تطبيق القانون ,و الحكم القانوني يعني مرجعية وسيادة القانون على الجميع من دون استثناء انطلاقا من حقوق الإنسان بشكل أساسي[2] وتوفر هذا البعد من شأنه أن يعطي صفة المشروعية لجميع الأعمال التي تقوم بها الحكومة ومن ثمة توقع قبولها في غالب الأحيان من طرف المواطنين مما ينجم عليه وجود توافق بين مختلف هذه القوى السياسية والمجتمعية وهذا ما يؤدي الى تجسيد الميداني لفكرة الحكم الراشد والاستقرار السياسي .

3- **البعد الإداري:** ونقصد به وجود جهاز إداري قوي وفعال يقوم بأداء الوظائف الإدارية المسندة إليه بصورة فعالة وبطريقة شفافة, ويأتي ذلك من خلال محاربة الفساد الإداري بكل صورة ومحاولة القضاء على العيوب ألبيروقراطية ووضع قيود وضوابط تحدد حقوق وواجبات الموظفين العموميين... إضافة الى توفير فرص التدريب والتكوين من أجل زيادة الخبرة والجودة لدا المنفذين ,كما يتوجب من أجل تحقيق هذا البعد استقلال الإدارة عن السلطة السياسية والاقتصادية وذلك بعدم خضوعها إلا للقانون دون الخضوع لأي اعتبارات أخرى .

1- المستقبل العربي , **مركز دراسات الودة العربية** ,بيروت ,فيفري 2000,ص 8.

2- المستقبل العربي , **مركز دراسات الودة العربية** ,بيروت نوفمبر 2004,ص 47.

كما يقوم هذا البعد على ضرورة مشاركة الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني وتكون الإدارة لاعباً أساسياً في وضع الساسة العامة وتهدف الى التغلب على حالات عدم الإنصاف وتكون قادرة على تحفيز التكامل بين المجالين الاقتصادي والاجتماعي وعلى تعزيز المجتمع المدني ودفع القطاع الخاص نحو المشاريع الأكثر ربحية.

ويكتمل تكوين الدولة لمؤسسة الحكومة وهي الجهاز التنفيذي الذي يقوم على وظائف الإدارة والتسيير لشؤون المجتمع ,وتتكون الحكومة في الأساس من جهاز دائم من الفنيين و الإداريين ولكن قيادتها عادة ما تكون لها طابع سياسي تفرزها الانتخابات الدورية مما يخضع القيادة للحكومة لمسائلة الناس مباشرة.[1]

4-البعد الاقتصادي والاجتماعي : كونه اقتصادي لأنه يشترط الفعالية في نشاط الحكم وذلك من خلال الاستعمال العقلاني للموارد العمومية ,واجتماعي لأنه يعمل على التوزيع العادل للثروات وفق معيار الإنتاجية و هذا يوضع المواطنين في صلب الإصلاحات الإدارية ونجد أنه أعيد تحديد دور الدولة في الاقتصاد وذلك من خلال تركيز عملها على ثلاث مجالات وهي:

1- إصلاح الإطار التنظيم.

2- تحقيق الاستقرار في وضع الاقتصاد الكلي. 3- تخفيض حجم القطاع العام.

1-خلوفي رشيد ,**أستاذ محاضر بالمدرسة الوطنية للإدارة (المحاضرة ملقاة على الطلبة في القانون الإداري** للسنة الجامعية ص ص 98-99

المطلب الثالث: متطلبات الاستقرار السياسي

يتوقف أي استقرار سياسي على مدى انسجامه وتفاعله مع البيئة التي يوجد فيها ,وبحكم هذا الترابط تتأثر الاختيارات السياسية و الاقتصادية والاجتماعية و الإيديولوجية لهذا النظام وعليه اخترت أن أقسم هذه المتطلبات الى متطلبات عقيدة فكرية ثقافية ,متطلبات سياسية ,متطلبات اجتماعية ومتطلبات اقتصادية .

1- المتطلبات العقيدة الفكرية الثقافية :

يربط " ألموند" بين استقرار النظام وتكيفه وإتباعه نموذج الديمقراطية الليبرالية التي تبرز صورتها في الديمقراطية الأنجلوسكسونية ,وتتميز هذه الأنظمة بثقافة علمانية وبثقافة سياسية مستقرة وموحدة تعبر عن هوية وطنية موحدة[1] ،الثقافة السياسية هي مجموعة الاتجاهات و المعتقدات والقيم و المهارات وهي أحد الأدلة على طبيعة النظام السياسي ومدى تكيفه و استقراره في حين نجد أن "الماوردي" يعتبر المرتكز الأساسي لقيام الملك واستقراره هو الدين القويم ,فالملك القائم على أساس ديني هو ملك يكون ثابتاً ودائما يتميز بالاستقرار و القبول من طرف الرعية .

ولكن من وجهة نظر عامة نجد أن من دعائم الاستقرار السياسي وجود تجانس فكري وثقافي إيديولوجي بين القوى السياسية و الاجتماعية المتفاعلة داخل نمط الحكم السائد ,وهذا ما يفسح المجال للحوار وتبادل الآراء بصفة سليمة على أساس خدمة المصلحة العامة وتحقيق التوافق والترابط المجتمعي وهذا ما يجسد فكرة الاستقرار ,فالإيديولوجية ليست فقط مجرد تبرير امتيازات الطبقة السياسية وسلطتها ,بل جزء فعال من النظام

1- محمد شلبي ،**الاستقرار السياسي عند الماوردي و الموند دراسة مقارنة** ،المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلام , ,العدد الأول ،الجزائر :2001-2002 ص249 .

الإجتماعي الدي هو في حد ذاته إعادة إنتاج الإيمان في النظام وليس خوفا منه فقط [1] ،وبهذا يتحقق إستقرار النظام وإستقرار الحكم .

2- المتطلبات السياسية:

من المتطلبات الأساسية لاستقرار النظام السياسي وتكيفه امتلاكه أبنية سياسية متمايزة وأنظمة فرعية مستقلة ,ونقصد هنا بتمايز الأبنية السياسية وجود تخصصا استقلالا لهذه الأبنية,حيث تبرز تنظيمات متخصصة لجمع الضرائب وتدريب الموظفين ,وأنظمة للاتصال والمحافظة على الأمن و النظام العام وتعبئة الدعم وغيرها[2]، أي أن قدرات النظام وكفاءاته تزداد كلما تمايزه أبنيته واستقلت ,أما الأنظمة الفرعية المستقلة نقصد بها وجود تنظيمات متعددة مستقلة ,اقتصادية ,اجتماعية ,ثقافية ,إعلامية...التي تقوم بالتعبير عن المصالح المختلفة من جهة ,ومراقبة السلطة الحاكمة من جهة أخرى .

كما يستلزم الاستقرار السياسى حيازة السلطة الحاكمة على الشرعية السياسية ونقصد بها إ اعتماد الناس بأنه يتوجب عليهم طاعة القوانين التى تصدرها وتهمها مع الغايات الاهداف والقيم التى تعتنقها الجماعة فى حقبة من الحقب المبرر الحقيقي أو الرئيسي لوجودها[3] ،والحكومة التى تتمتع بشرعية عالية تتصف بفاعلية كبيرة فى صناعة السياسات وتنفيذها ،فالاستحواذ الشرعى على القيادة السياسية يكون مقيد بنفس مستوى ذلك الاستحواذ ولن يكون التوزيع غير عادل للسلطة مبررا إلا عن طريق الاكمال الواجبات المفروضة على الحكومة[4] ، وتعتبر الانتخابات الشفافة والنزيهة والتنافسية من دعائم شرعية السلطة وذلك من خلال احترامها للقوانين وإتباعها الاجراءات الدستورية المتفق عليها ,وهذه الشرعية لها اهمية كبيرة فى تحقيق الاستقرار السياسيى .

2- مالك عبيد ابو شهيوة ،محمود محمد خلف ،**الايديولوجية و السياسة** ،ط2 ،الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع ،ليبيا : 1993 ، ص 75

[2]- محمد شلبي ،مرجع سبق ذكره ،ص249

[3]- محمد شلبي ،مرجع سبق ذكره،ص252 .

[4]- محمد شلبي ،مرجع سبق ذكره ،ص256 .

ومن جهة اخرى فان تحقيق اى استقرار سياسيى يتطلب وجود مشاركة سياسية فى عملية صناعة القرار السياسيى اى انخراط المواطنون فى عملية التعبير عن المصلحة وهذا مايؤدى الى الارتقاء السياسى وإبعاد العنف عن النظام السياسى الذى يبنى هذا المسلك .

وهذا ماجعل عملية التغير والإصلاح تتم فى وجود تسوده المشاركة والمساءلة وتجعل هذه العملية تتم فى جو سلمي ،مما يمكن النظام السياسي من أن ينعم بالاستقرار و التكيف .

3- المتطلبات الاجتماعية:

ونعني بهذه المتطلبات مقدرة النظام على ممارسة الرقابة على سلوك الأفراد والجماعات الخاضعة للنظام ,فهو يحمي المستهلكين من الاحتكارات وينظم العلاقات الاجتماعية ,فالنظام السياسي يقوم بحماية النظام العام الأمن الوطني وحماية الأشخاص و الملكية[1],وهذا ما نجده مجسداً في دولة الحق و القانون التي تتمتع بالفاعلية السياسية ,فعلى الحاكم أو المحكوم أن تكون عادلة في توزيع الموارد و الخدمات ,كما يجب عليها أن تتيح الفرصة أمام جميع المواطنين من أجل المشاركة الفعالة في عملية وضع السياسات و اتخاذ القرارات ,وهذا ما يؤدي إلى وجود نوع من الثقة بين الطبقة الحاكمة و الطبقة المحكومة مما يدعم التعاون الودي والسلمي بينهما وهذه المتطلبات الاجتماعية

يكمن أساساً في القدرة الضبطية والقدرة التوزيعية للدولة ,الى جانب فعالية الأداء والتسيير لهذه الوظيفتين.

4- المتطلبات الاقتصادية:

ونعني بها الجمع بين القدرة الإستخراجية والقدرة التوزيعية ,وتعني الأولى قدرة النظام السياسي على استخراج الأموال واجتذابها من البنية الداخلية أو الدولية ,أما القدرة التوزيعية فتشير إلى توزيع النظام السياسي للسلع ومظاهر التكريم والمراتب والفرص

[1]- محمد محفوظ ،**الإسلام و رهانات الديمقراطية** ،ط1،المركز الثقافي العربي ،بيروت ،2002،ص128 .

والخدمات على الأفراد و الجماعات في المجتمع[1] ،وهناك علاقة طردية بين قدرة النظام السياسي على أداء هاتين الوظيفتين واستقرارها ,أي كلما أدى النظام هاتين الوظيفتين بكفاءة كلما كان أكثر استقرار و العكس صحيح ,وهذا ما يؤدي بنا الى القول أن المتطلبات الاقتصادية تعني زيادة قدرات الدولة بإعادة تنشيط المؤسسات العامة أي تصميم قواعد وقيود فعالة لكبح الأعمال التعسفية للدولة ومكافحة الفساد وإخضاع مؤسسات الدولة لدرجة أكبر من التنافسية بغية زيادة كفاءتها وتوفير أجور وحوافز أفضل للموظفين العموميين من أجل تحسين الأداء ,وهذا يعني أيضاً جعل الدولة أكثر استجابة لاحتياجات الناس .

2- محمد شلبي ،**مرجع سبق ذكره** ،ص156-157

المبحث الثاني: علاقة الحكم الراشد بالتنمية ودوره في التنمية السياسة

المطلب الاول: علاقة الحكم الراشد بالتنمية السياسة

تعمل الحكومات وفي إطار تطبيق سياستها لمفهوم الحكم الراشد من منطلق علاقتها بالتنمية السياسة على توسيع دائرة المشاركة العامة لأفراد المجتمع مع التركيز على فئة الشباب القادرة على تنمية مفهوم الشراكة من اجل الإصلاح والذي عادة ما يحمل شعار التنمية والنهوض بالمجتمعات ومن أجل ذلك كله فلا بد من تعزيز دور الشباب في صياغة القرارات, فلقد ظهر مفهوم الحكم الراشد و ترافق مع تطوير مفاهيم التنمية ,بحيث تدل التنمية لغة على الزيادة و الكثرة كما و كيفا,و لقد برز المفهوم بداية فى علم الاقتصاد حيث استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية فى مجتمع معين ,بهدف اكساب ذللك المجتمع القدرة على التطور الذاتى المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد فى نوعية الحياة لكل افراده,عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة و حسن توزيع عائد ذلك الاستغلال , ثم انتقل مفهوم التنمية الى حقل السياسة منذ ستينات القرن العشرين ,ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوروبية تجاه الديمقراطية .

ان تطور مفهوم التنمية الى تنمية سياسية و بشرية مستدامة تشمل عملية مترابطة لكل مستويات النشاط الاجتماعى و الاقتصادى و السياسى و الثقافى و البيئي ,و تستند العملية الى منهاج تكاملى يقوم على العدالة فى التوزيع و يعتمد المشاركة.فبهذا العرض يظهر لنا حجم ما يمكن ان نسميه ازمة تنمية فى العالم الاسلامى نتيجة لمعدلات البطالة فى

ارتفاع و الطبقة المتوسطة تنحصر لصالح من يعيشون تحت مستوى خط الفقر,نظرا لانعدام فاعلية المؤسسات الحكومية.[1]

من خلال تمكين العلاقة بين الحكم الراشد ومفهوم التنمية على الدولة أن تقوم بالتنمية وترسيخ الحكم الراشد في إطار عمل الدول وتفعيلها في جميع المؤسسات وسيترك هذا أثرا ايجابيا في العديد من شؤون الحياة وخصوصا المتعلقة بالتنمية كالقضاء على الفقر والبطالة وتعزيز دور السلطة التشريعية في سن القوانين المتعلقة بحقوق الإنسان وكذلك تعزيز النظم القانونية الوطنية في إنفاذ القوانين للحد من انتشار الجريمة والاعتداء على سلامة المواطنين والاتجار غير المشروع ووضع تدابير فاعلة للتصدي للجرائم المختلفة.

المطلب الثاني: دور الحكم الراشد في التنمية السياسة.

يهدف الى تحقيق دولة الحق و القانون و الشفافية و المشاركة فى تسير الشؤون العامة وتحقيق الجودة السياسية وذلك بتطوير أفراد المجتمع برضاهم وعبر مشاركتهم في مختلف القنوات السياسية للمساهمة في تحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم.

فالحكم الراشد هو النمط الجديد للحكم تفرضه الظروف الداخلية من خلال ضرورة العمل على تحقيق التنمية السياسية ،و السماح للمجتمع المدني بالمشاركة السياسية فى صنع و تنفيذ السياسات العامة ،كما يسمح هذا النمط من الحكم بمعرفة بيئات العالم الخارجى و التكيف مع المتغيرات الدولية و ما تفرضه المؤسسات الملية الدولية .

يساعد إلى حد كبير في تعزيز المساواة بين جميع أفراد المجتمع وخصوصا بين الجنسين من جهة، والى الارتقاء بالشؤون الصحية والتعليمية والرعاية وتنوع الخدمات وغيرها ومساعدة الفئات المهمشة والمشاركة في شؤون الحياة العامة والمحافظة على حقوق الإنسان واحترام الآخرين وتعزيز نظام دولة القانون ومؤسساتها المبنية على المحافظة على موارد الدولة وطريقة استثمارها وتوزيعها بصورة شفافة وواضحة وتخضع لمفهوم المحاسبة والمسؤولية ولأي تقصير تجاه الوطن والمواطن. من خلال ما

[1] - حسن كريم ،مفهوم الحكم الصالح ،مجلة المستقبل العربي ,نوفمبر 2004,ص65.

تم ذكره فان الحاكمية الرشيدة يمكن أن تقاس من خلال تحقيق حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية ومن توافر الحق في الحياة، والصحة والمسكن والطعام، والمساواة في التعليم، والأمن الشخصي والجماعي، وتعزيز مفهوم المشاركة، وتطبيق النظام الديمقراطي والتعديدية الحزبية وإجراء الانتخابات وكذلك مكافحة الفساد وهذه كلها تعتبر مكونات أساسية للتنمية المستدامة للمجتمع، بالإضافة إلى فرص بناء إعلام حر حيث يتطلب ذلك توافر بيئة تضمن استقلال المؤسسات والمنابر الإعلامية وتعطي الحق لكل إعلامي في ممارسة دوره المهني دون مراقبة مسبقة أو ضغط سياسي أو آمني أو مالي ودون ضغط وإكراه مجتمعي ، وكل هذه السبل الرامية لتعزيز

مبدأ الحاكمية الرشيدة تعمل على إدخال الاصلاح كتطلع منشود للمجتمعات العربية

المطلب الثالث: معيقات التطبيق الميداني للحكم الراشد.

- تقف أمام عملية الانتقال للحكم الراشد عدة معوقات تختلف هذه الأخيرة في نوعها ودرجة تأثيرها السلبي حسب الخصوصيات الثقافية و لفوارق في مستويات التطور الاقتصادي و السياسي في الدولة التي يراد تطبيقه بها ,وعموماً يمكن حصر هذه المعيقات فيما يلي:[1]

1-إذا لم تتمكن الهيئات الحاكمة من الفصل بشكل واضح في الذمم المالية والمصالح وبين ما هو خاص ,وماهو عام ,فيتم استخدام الموارد العامة لتحقيق المصالح الخاصة للطبقة الحاكمة .

2- اذا لم تستند أجهزة الدولة في حكمها الى القانون كقاعدة أساسية في إدارة شؤونها ,وتعمل في المقابل على تطبيقه تعسفاً على شعبها و إعفاء المسؤولين الكبار وذوي النفوذ من التقيد به

1- أسماء ماكاوي ,حالة العالم الإسلامي :أرقام ومؤشرات..http://ar.wikipedia.org/wiki.

3-إدا لم تتمكن الدولة من تقليص من العدد الكبير للقواعد القانونية و الإجرائية المعيقة للاستثمار والإنتاج سواء الداخلي أو الخارجي ,الأمر الذي يدفع الى تنمية الأنشطة أللربحية السريعة غير الإنتاجية ,ويقوي المضاربات على حساب خلق الثروات المادية .

4-إذا كان للنظام الحاكم أولويات تتعارض مع التنمية وتدفع إلى تبذير الموارد الاقتصادية المتواجدة باستغلالها سوء استغلال .

5-وجود حكم قاعدة ضيقة أو مغلقة وغير شفافة للمعلومات المساعدة على عملية وضع القرار ورسم السياسات العامة .

6-إذا زاد الفساد وانتشرت آلياته وثقافته في الدولة ,وفي المقابل تكون آليات ردعه غير صارمة .

7-الحكم الذي يتميز باهتزاز شرعية السلطة وضعف ثقة المواطنين بها ,الأمر الذي يولد انتشار القمع ومصادرة الحقوق وانتهاك حقوق الإنسان .

8-إذا واصلت الدولة في الاعتماد على تمويل اقتصادها على نمط ريعي واحد (كالبترول أو السياحة) ,أو بالاعتماد على القروض والاستثمار الأجنبي, الأمر الذي يجعل منها مهيمنة بالتوزيع دون أن تكون منتجة .

9-إذا حدث نمو كبير للأجهزة البيروقراطية على أساس المؤسسات الانتخابية الأمر الذي يزيد في عجز ميزانية الدولة ويرفع من مديونيتها.

10-الدولة المتميزة بنقص الحريات وغياب الديمقراطية .

إن اجتماع مثل هذه العوامل يؤدي إلى فساد نسق الحكم حيث تنتهك الحقوق والحريات الإنسانية ويضيق الخناق على حرية التعبير و التنظيم ,ضف إلى ذلك انتشار الفساد الاقتصادي والاجتماعي بمعنى تخصيص الموارد النادرة وتوزيع الناتج المحدود تبعاً لاعتبارات غير الكفاءة والصالح العام مما يؤدي الى إعاقة عملية التنمية بسبب سوء توزيع الدخل و الثروة ومن ثمة القوة في المجتمع ,كما يؤدي ذلك الى فساد أجهزة الضبط والمساءلة الذي ينجم عنها غياب الديمقراطية والشفافية الحقة .

وبالتعرف على هذه المعوقات فمن شأنه تسهيل عملية محاربتها ,وذلك بفضل دعائم الحكم الراشد كما أسلفنا ذكره

خلاصة:

*من خلال ما قلناه سابقا يمكننا الخروج ببعض النتائج منها :

1) أن الحكم الراشد هو الدعامة الأساسية لبلوغ التنمية السياسية ، كما أن تحقيق التنمية يستدعي قيام أسس واليأت الحكم الراشد أو الحوكمة لذلك ربطته الكثير من المنظمات الدولية وخاصة المانحة للمساعدات بتوفير شروط الديمقراطية وترقية حقوق الإنسأن .

2) إن هناك أسس ضرورية تضبط مفهوم الحكم الراشد من بينها :

4) يمكن أن يستقيم حكم راشد أو تنمية حقيقية من منظورنا في الجزائر انطلاقا من النهوض بالموارد البشرية وربطها بالمعرفة والتكنولوجيا ثم توسيع المشاركة السياسية وحرية التعبير وكذلك فتح نوافذ على المجتمع المدني والحركات الجمعوية وتوصيل قنوات الحوار بين الإدارة والمواطن إن إضافة الى تطوير الإدارية وهذا كله لتوجيه هذه الفواعل لمتطلبات التنمية المشدودة.

الجـــــــــانب التطبيـــــقي

الفصـــل الثالث

الفصل الثالث :الاطار التطبيقي لبيروقراطية الادارة في الجزائر.

المبحث الأول : الاطار المفاهيمي لبيروقراطية الادارة في الجزائر

المطلب الأول : الجذور التاريخية للتجربة التنموية و البيروقراطية في الجزائر

المطلب الثاني : معنى البيروقراطية

المطلب الثالث : الوظيفة السياسية والاجتماعية للبيروقراطية. **المبحث الثاني :** مسار البيروقراطية واستراتيجيه التنمية الادارية في الجزائر.

المطلب الأول: الأسباب بيروقراطية الإدارة الجزائرية.

المطلب الثاني : عوامل إخفاق بيروقراطية الدولة و تفاقم أزمة التنمية السياسية في الجزائر.

المطلب الثالث : وضع إستراتيجية بديلة للتنمية الإدارية.

خلاصة.

الفصل الثالث: الإطار التطبيقي لبيروقراطية الإدارة في الجزائر.

تمهيد :

لا تزال المجتمعات التي أصطلح على تسميتها بالنامية أو الصاعدة تعاني التخلف ولم تحقق تقدما ملحوظا في المجال السياسي و الإداري والاقتصادي والاجتماعي على الرغم من مرور خمسة عقود من التنمية ، بل إنها تراجعت في أثير من هذه النواحي إلى مستويات من الممارسة والأداء والفعالية أدنى مما آلت عليه ، فلا تزال نظمها السياسية تسلطية أوعسكرية أو وراثية، لا تعمل في معظمها على تحقيق الشورى والديمقراطية و المشاركة السياسية ، ولا زالت نظمها الاقتصادية تحاول تقليد نمط التصنيع الغربي على حساب الزراعة ، الأمر الذي أدى إلى نوع آخر من التبعية والهيمنة،ولو أن هناك تجارب ناجحة في دول الجنوب ماليزيا وغيرها. من هذا المنطلق ، مادامت الجزائر تعد من المجتمعات المتخلفة فإن من أهم التحديات التي تواجهها هي مشكلات تحديد الآنية (أي الهوية) ، والشرعية والمشروعية ، وغياب المشاركة السياسية ، والاغتراب السياسي , وقدرة الإنجاز، والتوزيع بل و غياب المشروع الحضاري الثقافي الشامل وإلى ان هذا الأمر موضع شك ، فإن هذا لا يحتاج إلى جهد كبير للبرهنة عليه ، بحيث يكفي نظرة إلى الأوضاع المزرية اجتماعيا ، والمتدهورة اقتصاديا ، والجامدة ثقافيا ، وغير مستقرة أمنا ، لفهم معقولية التوظيف والبحث عن خطة إرتيادية (إستراتيجية) شاملة ومستديمة ومتوازنة للتنمية السياسية في الجزائر. فهذه الحقيقة التي تعيشها الجزائر مجتمعا ودولة - ليس في تخلف كلاهما عن مواكبة التطور والتقدم الذي وصلت إليه الدول والمجتمعات الأخرى ، بل لأن الأوضاع الراهنة يفسرها استفحال البيروقراطية الجامدة في صلب الدولة وعمق المجتمع ، والتي لا تتعامل مع المواطن ولا تسير المؤسسات السياسية والهيئات الإدارية إلا من خلال الفساد والاستبداد [1]

[1]- محمد حليم لمام ، **" ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر** : دراسة وصفية تحليلية "، رسالة ماجستير ، آلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 2003 ، ص 220

إن دراستنا للتنمية السياسية من خلال متغير البيروقراطية في الجزائر تعبر عن جهد متواضع للفت النظر إلى أهمية البيروقراطية والإصلاح الإداري الشامل والأصيل ودوره في إحداث ثورة تنموية ، حتى أن العام والخاص يعتبر أن قضية التجديد والتنمية السياسية الشاملة في الجزائر إنما مشكلتها تكمن في تجاوز ظاهرة البيروقراطية العقيمة ، التي كانت ولا تزال قيادتها لم تتجاوز بعد مرحلة المحاولة والخطأ في أسلوبها وإصلاحاتها أو ما يسمى بأسلوب التمادي في خلل المراحل القائمة على اتخاذ وتنفيذ القرارات الارتجالية ، وعدم وضوح الرؤية الإرتيادية الشاملة التي يمكن رسمها للتنمية السياسية المستدامة.

المبحث الأول : الاطار المفاهيمي لبيروقراطية الادارة في الجزائر.

المطلب الأول : الجذور التاريخية للتجربة التنموية و البيروقراطية في الجزائر.

إن التنمية السياسية و بيروقراطية إدارة في الجزائر عرفت في تطورها التاريخي مراحل معقدة ومتباينة في آن واحد ، وما يعتبر عاملا رئيسيا وحاسما في تحديد المرحلة ، هو نوعية البيروقراطية والجماعة الحاكمة التي كانت ترسم معالم نظام الحكم وفق إرتيادية عامة استهدفت الاستقرار و الاستمرار في السلطة لمدة ممكنة. وبناءا على ذلك ، فإن البحث في طبيعة التنمية السياسية وبيروقراطية الإدارة في الجزائر يستدعي مني دراسة هذه المعطيات التاريخية الهامة ، التي تعد خلفيات وجذور تاريخية للتجربة التنموية في الجزائر وعلى الرغم من اختلاف هذه المحطات التاريخية في بعض الجوانب السياسية ، والإدارية ، والاجتماعية ، وتمايز نوعية الجماعات الحاكمة في آل منها ، وطول أو قصر مدتها . فإنها تتفق كلها في الاستناد على دساتير مفروضة بطرق خاصة تكرس تركيز ذلك في إطار يعتمد على الإدارة البيروقراطية كأداة للاستمرارية والتكيف مع التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

أن بيروقراطية الإدارة ومسار تطور العمل السياسي في الجزائر منذ الاحتلال إلى غاية الاستقلال لم يعرف مراحل تاريخية متميزة ومحددة على الأقل من الناحية السياسية الإدارية ، على الرغم من أن الكثير من الدارسين حاولوا أن يميزوا بين مرحلة وأخرى ، أو بين فترة حكم مدني وحكم عسكري. مع العلم أنه مهما اختلفت النعوتات والتسميات فلم يتغير شيئا من جوهر الموضوع وهو احتلال الجزائر وتوظيف البيروقراطية الإدارية كأداة مكملة للوسائل الأخرى لاستغلال الانسان والأرض ، ومسخ الشخصية الجزائرية العربية الإسلامية.[1]

[1] - عمار بوحوش, **التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية ولغاية 1962** ، بيروت : دار الغرب الإسلامي ، 1977 ، ص . 404

المطلب الثاني: معنى البيروقراطية.

من الناحية التاريخية حول أصل الكلمة فهناك اختلاف في الرأي والاتجاه ، فاتجاه يرى أن البيروقراطية ليست مفهوما حديثا ، بل وجدت حينما وجدت التنظيمات ، عندما بدأ التفاعل بين البشر , بدأ التنظيم وبدأت البيروقراطية. فالبيروقراطية كمفهوم وكظاهرة اجتماعية ليست حديثة ، ولكن دراستها بالطريقة العلمية هو الجديد. وكان أول عالم قد استعمل البيروقراطية كوسيلة لتطوير المجتمعات الحديثة وتنظيمها تنظيما عصريا هو العالم لاقتصادي الاجتماعي الألماني "ماكس ويبر" الذي اعتبرها نظاما عقلانيا ضروريا ، يتناسب مع المجتمع الصناعي في غرب أوربا [1].

يوصف بالسلبية ، والروتين ، والجمود والبطء الإداري الذي يصيب الجهاز الإداري ، وبهذا تصبح الكلمة مقرونة بمدلول العجز الإداري آما أنها في اللغة الشعبية كثيرا ما تستعمل أنواع من أنواع الشتم السياسي. ويصفها معارضو دولة الرفاهية بأنها الدور الذي يقوم به الأشرار والفاسدون ، وفي بعض الأحيان يؤخذ بهذا المعنى في كتابات أكاديمية التي سوف أتعرض إليها في المحاور اللاحقة أما من الناحية الأكاديمية فيمكن دراسة معنى البيروقراطية على النحو التالي:

1 - المعنى التنظيمي للبيروقراطية:

يسود هذا المعنى للمفهوم معظم الدراسات التي تتم في نطاق علمي الإدارة العامة والاجتماع بصفة أساسية ، حيث ينصب اهتمام الباحث على دراسة البناء التنظيمي و مختلف القواعد الإجرائية التي تحكم العمل ، أي دراسة العلاقة الشرعية بين الرئيس و مرؤوسه ، و قواعد الثواب و العقاب ، و أساليب الالتحاق بالخدمة في الجهاز البيروقراطي ، و لعل أول من إستخدم المفهوم للدلالة على هذا المعنى هو العالم الألماني

1- محمد علي محمد ، علي عبد المعطي محمد ، **السياسات بين النظرية والتطبيق** ، القاهرة : دار المعرفة الجامعية ، 1999 ص 3.

"ماكس فيبر ، حيث أوضح أن هذه العلاقة تتميز أو يجب أن تتميز بعدة خصائص هامة يمكن إجمالها فيما يلي :

1)- التنظيم المستمر للوظائف الرسمية التي تحكمها القواعد

2)- تحديد اختصاصات آل مكتب بدقة ، و هذا بتضمن :

أ/ تنظيم الالتزامات الوظيفية الخاصة بكل مكتب على أساس مبادئ التخصص و تقسيم العمل.

ب/ تحديد سلطة لشاغل المكتب تقابل بالواجبات والالتزامات الوظيفية المنوط القيام بها

. ج/ تحديد وسائل القسر و الإلزام الضرورية بوضوح مع قصر استعمالها على الحالات المنصوص عليها فقط.

3)- قيام الهيكل التنظيمي على أساس التدرج الهرمي،و مراقبة المكتب الأعلى و إشرافه.

2 - معنى البيروقراطية في الدول المعاصرة :

من الواضح أننا لا نجد باحثا في القضايا السياسية والإدارية والاجتماعية لم يمس مسألة البيروقراطية سواء بطريقة مباشرة أوغير مباشرة ، الأمر الذي يجعلني أحصر هذا المحور من الدراسة في نطاق دراسة وتقييم المذاهب الفكرية (الإيديولوجية) التي عالجت البيروقراطية بصورة منظمة ، وكذلك بالاهتمام مباشرة بالافتراضات الأساسية ، والمشكلات التي أثارتها.

- المفهوم الأوربي للبيروقراطية :

هناك مفهومين أساسيين في الاتجاه الأوربي للبيروقراطية ، أولهما المفهوم اللاتيني للبيروقراطية ، ويضم مجموعة الدول الأوربية وعلى رأسها ألمانيا وفرنسا. وثانيهما المفهوم الأنجلوسكسوني للبيروقراطية ، ويضم انجلترا والولايات المتحدة إن المفهوم اللاتيني للبيروقراطية ينطلق أساسا من كونه يعتمد على الثقافات الخاصة بالقانون الروماني ، التي ساعدت على وحدة الأحكام القانونية في مختلف القطاعات. وبالتالي كان

للثقافة القانونية ودراسة القانون الروماني الأثر الكبير على الإدارة والوظيفة العامة خاصة في فرنسا وألمانيا اللتين كانتا قدوة لدول القارة الأخرى في هذا الخصوص.[1] أما بالنسبة للمفهوم الأنجلوسكسوني للبيروقراطية الممثل في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ينظر للعمل البيروقراطي على أنه في خدمة الشعب يحقق الأهداف الاجتماعية التي وجد من أجلها. فبالرجوع إلى دراسة البيروقراطية في هاذين البلدين نجدها تختلف اختلافا جذريا عن المفهوم السائد في الدول الأوربية. فطابع النظام الإداري فيهما يغلب عليه النظام اللامركزي القائم على الاستقلال الذاتي والديمقراطية الإدارية[2] .

1 - Michel CROZIER, Le Phénomène Bureaucratique, Le Seuil, Collection Point, 1963, p.229.

1- عادل حسن ، مصطفى زهير ، **الإدارة العامة** ، بيروت : دار النهضة العربية ، 1978 ص 116.

المطلب الثالث : الوظيفة السياسية والاجتماعية للبيروقراطية

لقد أدى التوسع الكبير في الدور الذي تقوم به البيروقراطية في المجتمعات المعاصرة إلى إثارة جدل كبير حول طبيعة العلاقة بينها و بين النظام السياسي أو الوظائف المختلفة التي

يتعين عليها القيام بها ، و في هذا المجال لا بد من الإشارة إلى محظور رئيسي مفاده أن عملية الفصل بين البيروقراطية و النظام السياسي يتم لأغراض تحليلية فقط ، و يرجع ذلك لعدة أسباب أهمها:

أ- أن كل تصرف أو أسلوب يتعلق بالحكومة أو الجهاز البيروقراطي هو سلوك سياسي ، فالأحزاب و جماعات الضغط و الأفراد يتنافسون في الهيمنة أو التأثير على الحكومة الجهاز الإداري الحكومي و في الحصول على خدماتها ، و بالتالي لا يمكن لأي بيروقراطي أن يقف بمعزل عن هذا الجدب و الدفع ، فلا يقتصر نشاط البيروقراطي على إدارة برنامجه فقط ، و إنما يتعين عليه أيضا كسب تأييد الهيئة التشريعية ، و تأييد مرؤوسيه ، و الجمهور الذي يخدمه.

ب- أن التعاطف القائم بين مختلف جماعات الضغط و المصالح في المجتمع من ناحية و البيروقراطية من ناحية أخرى يتزايد باستمرار ، فكل بناء بيروقراطي لا بد وأن يستمد جزءا على الأقل من سلطته من إحدى جماعات المصالح إذا ما قدر له الاستمرار في عمله ، و ذلك تحت تأثير الضغوط العديدة التي يتعرض لها من مختلف جماعات الضغط و الأحزاب السياسية و البرلمان.

ج- تزايد اهتمام البيروقراطيين بالتشريع ، حيث تقوم الأجهزة التنفيذية باقتراح بعض التشريعات التي تحتاج إليها في عملها ، بل على هذه الأجهزة متابعة التشريعات الأخرى التي قد تؤثر في برامجها ، أو في أسلوب أدائها لعملها.

د- بالرغم من اختلاف مجال العمل و مظهره بين المشرعين في المؤسسات النيابية المختلفة للدولة ، و الإداريين في الجهاز الحكومي ، إلا أن كلا منهما يهتم بنفس

العناصر من العملية الإدارية كحل للمشكلات المطروحة.[1]

و من ثم تزايد الاهتمام بدور الجهاز البيروقراطي في العملية السياسية ، بهدف تحديد الوظائف المختلفة التي يمكن القيام بها ، و تحديد انعكاس كفاءته في القيام بهذه الوظائف على النظام السياسي ككل ، الأمر الذي أدى إلى ظهور عدة محاولات في هذا المجال.

إن التغلب على الانتقادات السابقة و مختلف أوجه القصور , لجأت النظرية الوظيفية إلى تحليل النظام السياسي باعتباره نظاما اجتماعيا فرعيا ، و تحديد مكانة البيروقراطية في هذا النظام و مختلف الأدوار التي تلعبها ، و مختلف الوظائف التي تنجزها ن خلاله ,إذ يتبين من خلال هذه النظرية أن البيروقراطية تلعب أكثر من وظيفة ، و أهم هذه الوظائف :

: أ- الوظيفة الاتصالية

فالبيروقراطية حلقة وصل أساسية بين النظام السياسي من جانب و مختلف جماعات المصالح في المجتمع من جانب آخر، و يساعدها على أداء مثل هذه الوظيفة اتصالها الدائم بجماعات المصالح ، و إشرفها على المجالس و المؤسسات المحلية ، مما يعطيها الفرصة لاتخاذ رد فعل معين إزاء مختلف المقترحات السياسية المطروحة ، و من ثم فإنها تلعب دورا هاما في تعبئة المساندة السياسية اللازمة للنظام السياسي.

ج- الوظيفة التجميعية :

نتيجة الترابط الوثيق بين البيروقراطية من جانب و مختلف جماعات الضغط و المصالح و المجالس و المؤسسات المحلية من جانب آخر، و يحكم تغلغلها إلى مختلف الأنشطة ، فإنها تتولى على نطاق واسع عملية تلقي المطالب الخاصة بهذه الجماعات و المجالس ، كما تقوم بمحاولة التوفيق بين الأهداف المتعارضة الناجمة عن استقبالها للمطالب ، حيث تمتلك اليد العليا لإقرار أهداف معينة في المجتمع وإهمال أخرى ، أي أنها تمارس وظيفة تجميع المصالح و وظيفة حل و تسوية الصراع في نفس الوقت[2].

1-**Nicolas Grand guillaume , Op.cit. , p. 23 .**

[2] - هنري رياض ، **السياسة والبيروقراطية** ، بيروت : دار الجيل ، 1993 ، ص 117

المبحث الثاني : مسار البيروقراطية واستراتيجيه التنمية الادارية في الجزائر.

المطلب الأول: الأسباب بيروقراطية الإدارة الجزائرية.

1- الأسباب التاريخية :

تتمثل الأسباب التاريخية لبيروقراطية الإدارة الجزائرية أساسا في ذلك الإرث التاريخي الذي ورثته عن العهد التركي ، والحقبة الفرنسية ، ثم مرحلة ما بعد الاستقلال هذه الحقب التاريخية كان لها أثر كبير في تفشي المظاهر السلبية على الإدارة الجزائرية , الأمر الذي أدى إلى ظهور جهاز بيروقراطي مركزي منغلق و على الرغم من التعديلات والإجراءات التي قامت بها الدولة الجزائرية من أجل القضاء على تلك المظاهر السلبية الموروثة ، و إن كانت قد تمكنت في التغلب و القضاء على المظاهر السلبية المادية فإنه من الصعب التحكم و التغلب على القضايا و المظاهر السلوكية و الفكرية التي غرسها الاستعمار الفرنسي ، و أعد لها قادة مخلصين يدافعون عنها ، و ينقلون مظاهرها للأجيال المتعاقبة. و قد تعمق ذلك بغياب الثقافة الإدارية الأصيلة و البناءة ، ومحاولة تغيير المجتمع بقوانين و تعليمات فوقية ، و قد أورد في هذا الاتجاه الأستاذ الدكتور " منصور بن لرنب " قوله : " لا يمكن لأي باحث حصيف إنكار التأثير المباشر أو غير المباشر للإدارة العثمانية أو الفرنسية على الإدارة الجزائرية ، على الأقل في المراحل الأولى من الاستقلال السياسي التي كان لها تأثير كبير في رسم الإستراتيجيات التنموية الإدارية ، و هنا تبرز العلاقة بين حاضرالإدارة الجزائرية ، وماضيها المحدد في المرحلتين السابقتين.[1]

2- الأسباب القانونية:

ترجع المظاهر السلبية لبيروقراطية الإدارة الجزائرية إلى عدم صلاحية الكثير من القوانين و اللوائح السارية المفعول ، إذ أن معظم القوانين لا تتماشى والتغييرات

1- منصور بن لرنب ، **" إستراتيجية التنمية الإدارية في الجزائر "** ، أطروحة دكتوراه دولة ، معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 1988 ، ص 3

الاجتماعية والسياسية والاقتصادية . ففي الوقت الذي يمر فيه المجتمع بتغيرات وتحولات عميقة على كافة المستويات، نجد القوانين لا تساير هذه التغيرات، الأمر الذي يجعلها معرقلة لكل تغير مما انعكس سلبا على دور الإدارة العلمية الحديثة وعليه، فإن التمسك بتلك الأنظمة و الأدوات القانونية و الإنجازات لها تأثير سلبي ، خاصة فيما يتعلق بتحقيق المشاريع الاقتصادية و الإنمائية و التربوية . لذا يستلزم الأمر إعادة النظر في المنظومة القانونية حتى تتماشى والتحولات الاجتماعية الكبرى ، وحتى تواكب تطلعات الشعب و آماله هذا من جهة ، ومن جهة أخرى لابد من تغيير القيم الإدارية السائدة بإصلاحات سياسية وإدارية تمكن من تغيير النظام الإداري تغييرا أساسيا وعقلانيا . فلا تنمية سياسة بدون قيم إدارية إنمائية أهمها وضع الإنسان المناسب في المكان والوقت المناسب.

3- الأسباب السياسية :

إن سيطرة الدولة على المجتمع و الطابع البيروقراطي لعلاقتها معه ، وعدم قدرة الجهاز البيروقراطي المنغلق على ترجمة مطالب الفئات الاجتماعية إلى مخرجات ، أوصل المجتمع إلى حالة من الانسداد . كما أثبت الواقع أن التحولات الاجتماعية الداخلية التي تنامت بسرعة بفعل انتشار التعليم والتفتح على العالم المتقدم ، وتزايد متطلبات المعيشة وتعقدها . لم تلقى رد الفعل المناسب من الجهاز البيروقراطي ، و لم تجد فيه متنفسا حقيقيا قادرا على استيعابها وتلبيتها ، بل أصبح النظام الإداري عاجزا عن تحقيق الأهداف التي وعد بها خاصة مبدأ تقريب الإدارة من المواطن .

هذا بالإضافة إلى هيمنة النمط القيادي الأوتوقراطي القائم على مبدأ السيطرة من أعلى قمة الهرم إلى أسفل قاعدته ، و المعتمدة على حرفية القوانين و لو آان على حساب أهداف التنظيم . بالإضافة إلى ذلك كما ذهبت إحدى الدراسات الجادة لسلوك القيادة في اتخاذ القرار أن سلوك القيادة في الجزائر تتصف بانعدام الثقة في الآخرين ، و تسييس المناصب القيادية على حساب الكفاءة ، و خضوعها

للإيديولوجية (الفكرية) الحزبية و مثل هذه المواصفات تبعد القيادة في الجزائر عن كونها قيادة ديمقراطية بل هي قيادة متأرجحة بين الأوتوقراطية و المتسيبة[1] ، و في الحالتين فإن مرد ودية القيادة البيروقراطية لا زالت بعيدة عن تحقيق رغبات المواطن نتيجة عجزها المتواصل على قدرة الإنجاز ، و عدم قدرتها الاستجابة للمطالب و الضغوطات نتيجة التغيرات و التحولات على مختلف الصعيد السياسية ، و الاجتماعية ، و الاقتصادية و الثقافية . و النتيجة الحتمية لذلك افتقادها لشرعياتها وبالتالي انعدام الثقة فيها من طرف أغلب فئات المجتمع

3- الأسباب الاقتصادية :

لقد مر على استقلال الجزائر أربعة و أربعون سنة و بوادر الفعالية والرشادة في سلوك القيادة البيروقراطية و التيكنوقراطية على مستوى إدارة الاقتصاد لم تظهر بعد . و هذا يتجل في انعدام الشفافية و سوء تسيير الشؤون الاقتصادية، مع تناقض القوانين وعدم تطبيقها في حالات أخرى ، و انعدام الكفاءات العلمية و العملية . و من جهة أخرى طبيعة نظام الحكم الرمزية ، و تبعية العدالة للجهاز السياسي ، و استفحال ظاهرة الجهوية والمحسوبية . كل هذه المظاهر و غيرها ساهمت في الإخلال بالاقتصاد الوطني ، و في الانحطاط الذي ألم بالمجتمع ، و في الضعف الذي طرأ على دور الدولة . و في الوقت نفسه نجدها تفسر الهوة الشاسعة بين الحاكم و المحكوم ، و هي ثمرة غياب الثقة بين الشعب و البيروقراطية المسيرة لأجهزة الدولة.

لقد خلقت بيروقراطية الدولة في الجزائر كما أوضحت ذلك في الفصول السابقة تناقضات و ظروف معقدة ، أصبحت بيروقراطية الإدارة عاجزة عن التحكم فيها نتيجة اعتمادها على قاعدة الريع البترولي الذي سيطرت عليه ، و اتباع سياسات تنموية دخيلة كإستراتيجية التصنيع التي نادى بها عالم الاقتصاد الفرنسي " جرار دستان دبرنيس " و التي اتبعتها الجزائر خلال فترة السبعينيات و التي أدت إلى إهمال الفلاحة و نشوء فئة التقنوقراطية في القطاع الصناعي كما أن السياسات المتبعة خلال فترة

[1]- رابح سرير عبد الله ص 368

الثمانينيات والتسعينيات المتعلقة بالتوظيف و المرتبات في المؤسسات الاقتصادية العامة لم تعكس أي ضرورة اقتصادية. بالإضافة إلى ذلك أن المؤسسات الوطنية كان يغلب عليها الطابع الاجتماعي والسياسي ، فالجزائر عرفت إدارة اقتصادية مسيسة وليس إدارة اقتصادية قائمة على الجدوى والنجاعة ، لذلك كانت المشاريع الاقتصادية في الواقع خاضعة لتقلبات القرارات والأحكام السياسية والإدارية التي لا تعرف الاستقرار.

يضاف إلى السلبيات السابقة الاعتماد على الطرق النخبوية للتسيير البعيدة عن القواعد المتبعة دوليا ، و منطق الاستعمال المفرط للتكنولوجيا المتطورة ، و اللجوء الزائد عن الحدّ إلى المؤسسات الأجنبية ، و تمركز سلطة القرار في دوائر محددة ، كل هذه العوامل ساعدت على تعزيز المزايا غير القانونية غالبا لصالح مجموعة محدودة من المسؤولين في القطاع الاقتصادي .

المطلب الثاني : عوامل إخفاق بيروقراطية الدولة و تفاقم أزمة التنمية السياسية في الجزائر.

صحيح أن البيروقراطية في النظام السياسي الجزائري أقوى نسبيا من الأحزاب و الهيئات و الجماعات السياسية. و لكن هذا لا يعني بطبيعة الحال أن البيروقراطية تقوم بأداء أعمالها دون عيب أو قصور كامن فيها، وإن كان اللوم لا يقع على عاتق البيروقراطيين وحدهم . و ذلك نظرا إلى أن كثيرا من هذه العيوب تُعزى أساسا إلى ضعف الأداء الاقتصادي و الاجتماعي، هذا إضافة إلى عدم الاستقرار السياسي و ضآلة الفعاليات السياسية . و من ثم كان من الطبيعي أن يكون عدم توفر بيئة اجتماعية ، و اقتصادية ، و سياسية أثر على القرارات التي تتخذها بيروقراطية الإدارة . يقول الأستاذ رونالد بلا كمر في هذا الصدد : " إن عدم وضوح السياسة و عدم استقرارها غالبا ما يجد صداه في محيط البيروقراطية من ناحية عدم الفعالية في الأداء و الشلل في اتخاذ القرارات[1].

و لما كانت قيم و فلسفة و سلوك جهاز بيروقراطية الدولة في الجزائر مرتبط أشد الارتباط بمؤثرات البيئة الاجتماعية ، و الاقتصادية ، والثقافية ، و السياسية السائدة . فإن دراسة هذه المؤثرات تفتح لنا المجال لمعرفة أسباب تعاظم و توسع سلطة بيروقراطية الدولة من جهة ، كذا معرفة أسباب تعثر عملية التنمية السياسية في ظل التجربة الديمقراطية في الجزائر من جهة ثانية . و يمكن دراسة هذه المؤثرات كالآتي :

أولا : المؤثرات الاجتماعية :

لقد عرفت الجزائر خلال فترة الثمانينيات وضعا اجتماعيا معقدا ، و يبرز هذا التعقيد في النقاط التالية:

أ) الارتفاع المحسوس في نسبة النمو السكاني , فإذا كانت الحركة الديموغرافية أثناء الحقبة الاستعمارية تتميز بارتفاع نسبة الوفيات بسبب سوء الظروف المعيشية الحقبة

1 – Max F. Milikan , Donald L.M. Blackmer (editors) , The emerging nations : their growth and United states Policy , Boston : little Brown , 1961 , p 68

الاستعمارية تتميز بارتفاع نسبة الوفيات بسبب سوء الظروف المعيشية للسكان ، والإبادات الجماعية التي هددت بانقراض العنصر الإنساني الجزائري ، بعد أن أصبحت الولادات فيما بين 1865 1866 أقل من الوفيات ، فإن بعد الاستقلال ، حدث تغير في الحركة السكانية ، إذ ارتفعت نسبة الولادات و انخفضت نسبة الوفيات نتيجة تحسن الظروف المعيشية و الصحية للسكان. فحسب التقديرات الرسمية لسنة 1985 ، بلغت نسبة النمو الديموغرافي إلى 3.2 % و هي أعلى النسب في العالم ، أي بزيادة تقدر 800 ألف نسمة سنويا ، و ذلك ما انعكس سلبا على مستوى المعيشة و الظروف الاجتماعية للمواطنين عموما في ظل الأزمة الاقتصادية ، على الرغم من سياسات التوعية التي قامت بها الدولة ، للتحسيس بسلبيات النمو السكاني المرتفع أمام عجز ميزانية الدولة عن تلبية كل احتياجات المواطنين.
فبالنسبة للتوازن بين النمو السكاني و الاقتصادي ، تشير الإحصائيات إلى أن سوق الشغل عرف ارتفاعا معتبرا في الطلبات ، في الوقت الذي يوجد فيه انخفاض محسوس في مناصب الشغل الجديدة المعروضة ، فقد قدر عدد المناصب خارج القطاع الفلاحي من سنة 1979 إلى 1986 بحوالي 868 ألف منصب شغل ، أي ما يعادل 124 ألف منصب شغل سنويا ، وأصبح يقدر سنة 1986 ب 200 ألف منصب شغل سنويا على الأقل.[1]

ب) ارتفاع نسبة البطالة بين مختلف الفئات الاجتماعية ، حيث شملت أكثر من مليون و نصف مليون مواطن ، أغلبيتهم من الشباب. هذه الظاهرة لم تقتصر فقط على الأشخاص غير المؤهلين ، بل تعدت تدريجيا إلى أصحاب الشهادات ، منهم حسب تقدير مخطط عمل حكومة " بلعيد عبد السلام " 200 ألف حامل لشهادات جامعية و 55 ألف تقني سامي[2]. الأمر الذي أدى إلى هجرة الإطارات العليا إلى مختلف الدول المتقدمة بعد أن أنفقت عليهم الجزائر أموالا طائلة.

ج) انتشار ظاهرة الأمية ، على الرغم من السياسة التعليمية التي انتهجتها الحكومات

1 - situation de l'emplois en 1986 , les collections statistiques, Alger : O.N.S, N°5,P12
2-يومية المساء ، العدد 2164 ، الصادرة بتاريخ (2 /09/1992).

المتعاقبة منذ الاستقلال ، و القائمة على مجانية و إلزامية التعليم ، حيث تشير إحصائيات 1989 أن عدد الأميين وصل إلى نسبة 32.7 % أي حوالي 7.5 مليون أمي ، مع الأخذ بعين الاعتبار كل المعطيات الأخرى و المتمثلة في أن الأمية كما تنتشر في الأرياف أكثر منها في المدن[1]. و هي تمس جميع فئات العمر دون استثناء. كما أن تفشي الأمية عند الإناث يعتبر أكثر منها عند الذكور.

ثانيا : المؤثرات الاقتصادية :

على الرغم من أن الجزائر دولة بترولية و تزخر بمواد أخرى للثروة ، إلا أنها تعرف أزمة اقتصادية حادة مست مختلف الميادين الاقتصادية ، و الاجتماعية ،و حتى الثقافية. فمنذ تدني أسعار البترول في النصف الأول من الثمانينيات ، و البلاد تشهد تدهورا اقتصاديا و اجتماعيا ملحوظا ، و لقد كان لهذا الوضع الصعب انعكاسات سلبية على تسيير و إدارة الاقتصاد الوطني ، إذ أصبحت الدولة الجزائرية عاجزة عن التحكم في التسيير للأنشطة الاقتصادية .

ونتيجة لإقصاء بيروقراطية الدولة للعمال من المشاركة الفعلية في إدارة الاقتصاد وحرمانهم من حقوقهم الأساسية (النقابية و حق الإضراب)،جعل العمال غير مبالين بمطالب الدولة المتعلقة بزيادة الإنتاج ، نتيجة ذلك برزت ظاهرة الغيابات غير القانونية ، و احتقار العمل ، كعامل جوهري في تحقيق الإنتاج . و هذه الظاهرة السلبية مرتبطة بعدة عوامل من بينها:

1- احتقار العمل ، و خاصة العمل اليدوي ، إلى جانب التمييز بين العمل الفكري و العمل اليدوي.

2- انتشار القيم السلبية في الوسط الإداري و العمالي ، كالرشوة ، و التبذير ، و التحايل على القوانين.

3- الظروف الاقتصادية ، و الاجتماعية و الثقافية التي يتخبط فيها العامل.

4- تغييب السياسة التحفيزية للعمال ، و سواء المادية أو المعنوية أو كلاهما معا.

[1]- الأمية في الجزائر يومية الخبر العدد 1270 ، الصادرة بتاريخ 04 -01- 1999 ص 6

ونتيجة لسوء التخطيط وعدم وجود سياسة تنموية ناجعة تأخذ بعين الاعتبار كل القطاعات الاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية ، وسوء التسيير في الإمكانيات والموارد المتاحة ، مع الاعتماد على سياسات اقتصادية غربية (سياسة الصناعة المصنعة) و الاعتماد على التكنولوجيا غير الملائمة ، إلى جانب الانخفاض في أسعار البترول والغاز، و تقلبات أسعار صرف الدولار، و ارتفاع قيمة الواردات و أسعار الفائدة العالمية إزاء ذلك لم تجد الحكومة الجزائرية مفرا من التوقيع على إتفاق مجحف لإعادة جدولة ديونها ، و الشروط القاسية التي وضعها صندوق النقد الدولي لإتمام الجدولة ، و التي تتمثل في تخفيض قيمة الدينار الجزائري بنسبة 50 % في المرحلة الأولى ويليه تخفيض آخر بعد 18 شهرا ، كمرحلة أولى و إغلاقها في مرحلة ثانية ، و تجميد الأجور.

ثالثا: المؤثرات الإدارية :

إن الجزائر كدولة نامية خضعت إلى فترة طويلة للاستعمار الفرنسي الذي شكل تنظيما بيروقراطيا يتجاوب مع مصالحه و طموحاته في البقاء الأبدي أو التبعية المطلقة ، و بقيت نظم العمل الإداري تلك قائمة و إلى يومنا هذا ، كما أن تجارب الأفراد تأثرت بتلك التجربة المتأثرة بمدرسة الشرح على المتون في القانون ، و هذا ما طبع بيروقراطية الإدارة الجزائرية بطابع التقيد بالنص القانوني ، و غياب المرونة في التركيز على الوظائف ، و أهداف التنظيم ، و بالتالي رشد و فعالية القرار[1]. هذا على الرغم من المحاولات التي قام بها النظام السياسي في مرحلة نظام الحزب الواحد من أجل ترشيد الإدارة ، و الرفع من فعالية العمل الإداري ، من خلال اتخاذ جملة من الإجراءات و الإصلاحات الإدارية و التنظيمية ، و تدريب و تكوين الموظفين الإداريين ، إلا أن النتيجة كانت دائما محدودة. فقد تميزت الإدارة الجزائرية منذ الاستقلال بعدة مظاهر سلبية ، يمكن حصر أهمها في النقاط التالية :

1- سرير عبد الله رابح ، **" عملية صنع القرار و تطبيقاته في الإدارة العامة بالجزائر "** ، أطروحة دكتوراه الدولة ، آلية العلوم السياسية و الإعلام ، جامعة الجزائر ، 2006 ، ص 399

1- عمق الهوة بين التنظيم الإداري و حاجيات الشعب الأساسية.
2- تهرب القيادة الإدارية من المسؤولية ، وتدني روح الشعور بالواجب وانعكاس هذه الظاهر السلبية على رشادة القرارات أثناء اتخاذه ، وأثناء تنفيذه ، وأثناء مراجعته و تقييمه.

3- تعدد و كثرة الإجراءات التنظيمية ، دون وجود قواعد صحيحة تحدد أساليب العمل الإداري الفعال.

4- الجمود الإداري و ترسيخ دعائم السلطة البيروقراطية التقليدية.
5- التباطؤ في تغيير العمل الإداري و تقويمه.

6- استفحال ظاهرة الروتين الإداري المؤدي إلى الشعور بالملل و الإحباط و العزوف عن المشاركة في الإدارة.
7- تغييب المشاركة الفعلية للأفراد في طرح احتياجاتهم و اهتماماتهم ، مع إهمال الجانب الإنساني في الإدارة الجزائرية

رابعا: المؤثرات السياسية :

على الرغم من محاولة بيروقراطية الدولة إدخال إصلاحات سياسية و إدارية ، منذ الاستقلال إلى غاية 1988 ، فان هذه الإصلاحات لم ترقى إلى مستوى تنموي يعزز و يدعم من خلاله صلاحيات التخصصية في المؤسسات السياسية و الإدارية ، و زيادة المشاركة الشعبية ، بقدر ما كانت هذه الإصلاحات متناقضة و مطامح المواطن في طرح انشغالاته. و يرجع هذا الإخفاق إلى عدة أسباب أهمها :

إن الإصلاحات السياسية تمركزت حول تغيير هياكل المؤسسات الحكومية و التحكم في وسائل الإعلام ، في حين كان من المفروض أن يكون محور الإصلاحات السياسية هو تعزيز السلطة التشريعية ، لكي تمارس التقييم و الرقابة و المحاسبة أن جل الإصلاحات نابعة من قيم صاحب القرار السياسي ، و لهذا فان بقاء و دوام الإصلاحات مرتبط ببقاء صاحب القرار السياسي في الحكم ، مما يعني تهميش رجال لاختصاص و جميع الفئات من المشاركة تغييب الحوار بين القيادة و القاعدة في طرح المشكلات ، أدى إلى توسيع

الفجوة بين عملية اتخاذ القرار و متطلبات الواقع الجماهيري ن مبادرة الإصلاح و التغيير في أنظمة الحكم كانت تأتي من مستويات قيادية عليا داخل جهاز الدولة ، الأمر الذي أدى إلى تكريس المركزية أن الأجهزة البيروقراطية في الدولة تتحول إلى قوة معارضة لأي إصلاح سياسي من شأنه أن يحرمها من الحصول على الامتيازات و المكتسبات أو يقلص من نفوذها في المجتمع تداخل السلطات و المسؤوليات الحزبية و الحكومية إلى درجة أن الأجهزة الحكومية أصبحت محصنة ضد الرقابة و المحاسبة و المساءلة من طرف المجالس الشعبية المنتخبة أو الاستشارية ، و نتيجة لهذه الحصانة ضد الرقابة و المساءلة والمحاسبة استفحل الفساد[1]. وساد الطابع البيروقراطي لعلاقة الدولة بالمجتمع، و سيطرة الدولة التسلطية عليه ، أديا إلى تفاقم الأوضاع ، و زعزعة الاستقرار وهز أسس الشرعية السياسية.

و نتيجة للتحولات الاجتماعية الكبرى التي تسارعت بفعل انتشار التعليم ، و تزايد متطلبات المعيشة و النمو السكاني المتزايد ، كل هذه التحولات مجتمعة أدت إلى عدم قدرة المؤسسات السياسية على استيعاب التغير السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي ، بمعنى آخر عدم قدرة تكيف المؤسسات السياسية البالية مع الأوضاع و التغيرات الجديدة ، و بالتالي افتقادها لمبررات وجودها ، الأمر الذي أدى إلى تصدع شرعيتها و افتقادها للتأييد و المساندة من طرف أغلب شرائح المجتمع.

المطلب الثالث : وضع إستراتيجية بديلة للتنمية الإدارية.

لقد أجبرت ظروف التحولات الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية الكبرى صانعي السياسات على محاولة الفهم العميق لأبعاد العمليات التنموية في الدول المستضعفة ، ومنها الجزائر محل دراستنا ، إلا أن تلك المحاولات كانت قد تركزت حول عمليات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و حتى الثقافية ، ولم تحظ التنمية الإدارية وعلاقاتها بالتنمية السياسية الشاملة إلا باهتمام ضئيل. ومن هذا فإن الجزائر بحاجة إلى إستراتيجية بديلة للتنمية الإدارية في مختلف أجهزتها الإدارية حتى تكون مكملة ومتفاعلة مع نسقها الكلي المتمثل في التنمية

[1]- عماد الشيخ داود ، **الفساد و الإصلاح** ، دمشق : اتحاد كتاب العرب ، 2003 ، ص 47

السياسية الشاملة و المتوازنة , وهذا لا يكون إلا بالانطلاق من الفهم الصحيح للأبعاد البيئية والدعوة إلى أسلوب العلاج بالضد و الابتعاد عن التغريب و التقليد الأعمى من جهة ثانية لذا ، لما كانت قضية التنمية السياسية عملية شاملة ومتكاملة[1] , فإنها لا يمكن أن تكون مستديمة ومتوازنة إلا بوجود تنمية إدارية فعالة ورشيدة ، هذه الفعالية والرشادة تحتاج بدورها إلى إصلاحات إدارية مستمرة و متجددة مواكبة للتغيرات والتحولات الاجتماعية الكبرى . لذا فأن إصلاح الجهاز الإداري يجب أن يمثل أحد الأهداف الإستراتيجية ضمن إستراتيجية التنمية السياسية الشاملة .

كما يجب على المهتمين بالإصلاح الإداري إعادة النظر في هياكل التنظيمية الإدارية و النصوص القانونية و التنظيمية التي تضبط هياكل الإدارة وتحدد أساليب العمل فيها ، والاهتمام بالعنصر الإنساني باعتباره العنصر الأساسي في التنمية الإدارية و السياسية الشاملة , مع مراعاة الظروف الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية والثقافية التي تتخذ فيها إجراءات الإصلاح الإداري . وهذا حتى يستطيع التنظيم أن يواكب جميع التطورات و التغيرات المستمرة من ناحية ، والتخلص من العيوب التنظيمية و تقريب القمة من القاعدة من ناحية أخرى . كل هذا في إطار مشروع شامل يضم كافة المجالات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية في المجتمع .

إن هجرة الكفاءة الإدارية الجزائرية ، و النقص في الإطارات الماهرة ذات الكفاءة العالية في التسيير و التنظيم ، لا يعني عدم وجود طاقات بشرية بل المشكلة تكمن في كيفية تسيير هذه الموارد البشرية وفقا للابتكارات العلمية الجديدة و المتجددة ، ولا يمكن معالجة مشكلة القدرة الإدارية إلا باستقطاب الكفاءات الموجودة عن طريق التوزيع العادل للمناصب الإدارية ، وفتح مجال التوظيف على قدر المساواة أمام حاملي الشهادات الجامعية[2] ، مع مراعاة إعادة إصلاح النظام التربوي و تكثيف الجهود التدريبية للموظفين.

1- رعد حسن الصرن ، **صناعة التنمية الإدارية في القرن الحادي و العشرين** ، دمشق : دار الرضا للنشر ، . 2002 ، ص68

.

1- سعيد مقدم ، **" واقع و مقتضيات تنمية الإدارة العمومية في الجزائر "** ، مجلة الإدارة ، الجزائر ، المجلد الثالث العدد الثاني ، 1993 ، ص7

خلاصة:

إن ما أستنتجه وفقا لهذا هذا الطرح أن الأزمة التي تواجه النظام السياسي في الجزائر خلال قيامة بعملية التنمية السياسية تتمثل أساسا في اختلال التوازن بين البيروقراطية و المؤسسات السياسية الأخرى ، و عادة ما يأخذ هذا الاختلال في عدم التوازن الوظيفي و الذي يمكن بلورته أساسا في تفوق البناء البيروقراطي وظيفيا و تنظيميا في الوقت الذي تشكو فيه لجزائر من ضعف المؤسسات السياسية الأخرى اللازمة لعملية التعبئة السياسية و الاجتماعية ، و اللازمة للتعبير عن المطالب و تجميعها ، و مثالها الأحزاب السياسية ، و النقابات العمالية و المهنية ، والهيئات التمثيلية النيابية ، الأمر الذي أدى في النهاية إلى اختلال توازن النظام السياسي ، نظرا لعدم التوازن بين المدخلات ممثلة في مطالب القطاعات العريضة من المواطنين ، و المخرجات ممثلة في السياسة العامة للدولة ، فتصبح هذه المطالب في جانب بدون إشباع ، و السياسة العامة في جانب آخر الأمر الذي يترتب مجموعة من النتائج الضارة .

الخاتمة

الخـــــــــاتمة:

من خلال تناولنا لموضوع التنمية السياسية بدا لنا الموضوع أكثر اتساعا و أكثر تداخلا في عناصره،و تشابكا بين أطرافه ؛ذلك أن التنمية السياسية ذاتها حسب ما توصلنا إليه تعد جزء من التغيير الاجتماعي المتعدد الأبعاد ،و الذي يتوقف على التحولات الحاصلة في الجوانب الأخرى (الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية ...الخ) للمجتمع بأسر ه ، ولا شك أن هذا التغيير يمر بمراحل و محطات زمنية ليست باليسيرة ،بالنظر إلى حجم "التخلف"الذي ترزح فيه المجتمعات العربية، وحجم الضغوط الخارجية التي يتعرض لها الوطن العربي ،وعليه كانت مرحلة "الإصلاح السياسي"و"التحول الديمقراطي" أول خطوة تضعها الدول العربية على طريق التنمية السياسية و التغيير الاجتماعي المطلوب ، و غدا نجاح التنمية متوقف على نجاح هذه المرحلة الحساسة ، و على أية حال يبقى الزمن جزءا من العلاج ،و يبقى هنا ك أمل لإنجاح هذا "الانتقال" الديمقراطي طالما ظلت مؤشراته متوفرة ، و هذا ما لمسناه من خلال هذه ال دراسة المتواضعة ، والتي سنختمها بأهم النتائج ، ثم نعقبها ببعض ما ارتأيناه من اقتراحات و توصيات.

وخلاصة على ذلك يمكن القول هنا أن التنمية السياسية من المواضيع الحديثة التي استنبطها العلم السياسي في أعقاب الحرب العالمية الثانية؛ ودخل في الاستخدام الأكاديمي إذا جاز التعبير وخاصة في مراكز الأبحاث والدراسات السياسية التطبيقية، حيث وظف مفهوم التنمية السياسية من قبل الجامعات الأوروأمريكية تحت شعارات التطوير والتحديث السياسي وتم إجراء العديد من الدراسات بهذا القصد تحت إطار المشاريع التنموية والتحديثية، من أجل إستمرار تحقيق مصالحهم الإقتصادية والإستراتيجية ودفع الأنظمة السياسية للإقتراب الشكلي من النموذج الغربي؛ لأنه على حد زعمهم يشكل النموذج الذي يحتذى به في العالم، والقائم أصلا على الديمقراطية والليبرالية السياسية القائمة على التعددية السياسية، وحرية الفكر وإنتقال السلطة عبر صناديق الإقتراع ونظام البرلمان

إختبار الفرضيات :

- كلما كان هناك استقرار سياسي كانت هناك تنمية السياسية و كلما كان هناك عدم استقرار سياسي كان هناك تخلف سياسي.بحيث يعتبر الركيزة الأساسية للتنمية السياسية

- ساهم الحكم الراشد والشفافية في تحقيق التنمية السياسية.وذلك بهدف إكتساب ذللك المجتمع القدرة على التطور الذاتى المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد فى نوعية الحياة لكل افراده,عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة و حسن توزيع عائد ذلك الاستغلال , ثم انتقل مفهوم التنمية الى حقل السياسة منذ ستينات القرن العشرين ,ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوربية إتجاه الديمقراطية .

نتائج البحث:

من خلال الدراسة النظرية وكذا التربص النظري والتطبيقي المتعلق بالتنمية السياسية والحكم الراشد والبيروقراطية تم استخلاص مايلي :

- التنمية السياسية هي زيادة المساواة وقدرة النظام السياسي وتمايز البنى السياسية.

- إن اعتبار الحكم الراشد هو الدعامة الأساسية للاستقرار السياسي و فعاليتها يحدث رضا لدى الجماعات و الافراد مما يدعم الاستقرار السياسي ،ووجود الاستقرار المجتمعي و خاصة السياسي يدعم تطبيق الحكم الراشد و يعمل على بقائه و استمراره.

- وضع إستراتيجية بديلة للتنمية الإدارية وذلك بتفعيل آليات لمحاربة الفساد البيروقراطي.

- إن أغلب الدراسات التي تناولت الظاهرة السياسية في بلدان العالم الثالث تندرج ضمن أدبيات التنمية السياسية، و هي الأدبيات التي ظهرت في أعقاب الحرب العالمية الثانية كتعبير عن تطور نظري و منهجي في ميادين علم السياسة،وكان جوهر اهتمامها و محوره الأساسي هو التصدي لمشكلات و عوامل التخلف السياسي التي جابهت المجتمعات الغربية ،فضلا عن تلك التي تعاني منها بلدان العالم الثالث.

- إن تأثير الحكم الراشد والاستقرار السياسي على التنمية السياسية بهدف اكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتى المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل افراده عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وحسن توسيع عائد ذلك الاستغلال ثم انتقل مفهوم التنمية الى حقل السياسة منذ ستينات القرن العشرين ,ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوربية تجاه الديمقراطية .

- إن علاقة الحكم الراشد بالتنمية السياسة هو توسيع دائرة المشاركة العامة لأفراد المجتمع مع التركيز على فئة الشباب القادرة على تنمية مفهوم الشراكة من اجل الإصلاح والذي عادة ما يحمل شعار التنمية والنهوض بالمجتمعات ومن أجل ذلك كله فلا بد من تعزيز دور الشباب في صياغة القرارات.

قائمة المصادر والمراجع

1- الكتب بالعربية:

- المستقبل العربي, **مركز دراسات الود العربية**, بيروت نوفمبر 2004

- المستقبل العربي, **مركز دراسات الود العربية** ,بيروت ,فيفري 2000.

- ألكثيري مصطفي, **" الخصوصية التاريخية والحضارية لبلدان المغرب العربي ومدى انعكاساتها على التنمية الإدارية "**، بحث مقدم لمؤتمر الطاولة المستديرة للمعهد الدولي للعلوم الإدارية ، تونس ، سبتمبر 1985.

- رعد حسن الصرن ، **صناعة التنمية الإدارية في القرن الحادي و العشرين** ، دمشق : دار الرضا للنشر ، 2002.

- سناء الخولي، **التغيير الاجتماعي والتحديث**، دار المعرفة الجامعية، 2003.

- صالح بالحاج، التنمية السياسية "نظرة في المفاهيم والنظريات "، المنتقي الوطني التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات ،قسم العلوم السياسية ،جامعة الشلف من 16 - 17 ديسمبر 2008

- صلاح سالم زرنوقة,**مفهوم التنمية السياسية**,مصر القاهرة,مركز دراسات وبحوث الدول النامية,2003

- عماد الشيخ داود ، **الفساد و الإصلاح** ، دمشق : اتحاد كتاب العرب ، 2003.

- عادل حسن ، مصطفى زهير ، **الإدارة العامة** ، بيروت : دار النهضة العربية ، 1978 .

- عمار بوحوش, **التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية ولغاية 1962** ، بيروت : دار الغرب الإسلامي ، 1977.

- عادل أحمد حشيشي ، **العلاقات الاقتصادية الدولية** ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ،2000.

- غربيي علي وآخرون، تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2003.

- فيريل هيدي ، **الإدارة العامة منظور مقارن** ، (ترجمة محمد قاسم القريوتي)، الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية ، 1985.

- مالك عبيد ابو شهيوة ،محمود محمد خلف ،**الايديولوجية و السياسة** ،ط2 ،الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع ،ليبيا : 1993.

- محمد محفوظ ،**الإسلام و رهانات الديمقراطية** ،ط1،المركز الثقافي العربي ،بيروت ،2002 .

- محمد علي محمد، علي عبد المعطي محمد ، **السياسات بين النظرية والتطبيق** ، القاهرة : دار المعرفة الجامعية ، 1999.

- محمود السعدي (وآخرون):**القاموس الجديد للطلاب,معجم عربي مدرسي البنائي** ,تونس ,الشركة التونسية للتوزيع ,1979.

-نصر محمد عارف , **في مفاهيم التنمية ومصطلحاتها** ، مجلة العرب ، القاهرة ،عدد 2008.

- نورالدين العوفي, مؤشرات الحوكمة وآليات الإ نتقال الديمقراطي ,حالة الغرب ,م د,دع ,بيروت 2004.

2- المجلات والدوريات:

- نبوى،السيد عباس،**الديمقراطية و الحكم الإسلامى** ، مجله آفاق الحضارة الاسلامية ، عدد 5.

- نصر محمد عارف , **في مفاهيم التنمية ومصلحاتها** ، مجلة العرب ، القاهرة ،عدد 2008

- تيسير محسين,**"محاولة أولية للتأصيل في مفهوم الإصلاح"**,مجلة رؤية ,فلسطين ,الهيئة العامة للاستعلامات,العدد 29 ,شباط 2006.

-الطيب البكوش ،**هل للعلاقة بين الديمقراطية و التنمية حدود ؟** ،المجلة العربية لحقوق الانسان ،تونس ،عدد 2،.1995

- محمد شلبي ،**الاستقرار السياسي عند الماوردي و الموند دراسة مقارنة** ،المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلام , ,العدد الأول ،الجزائر :2001- 2002.

- سعيد مقدم ، **" واقع و مقتضيات تنمية الإدارة العمومية في الجزائر "** ، مجلة الإدارة ، الجزائر ، المجلد الثالث العدد الثاني ، 1993.

- حسن كريم ،مفهوم الحكم الصالح ،مجلة المستقبل العربي ,نوفمبر **2004.**

- الأمية في الجزائر يومية الخبر العدد 1270 ، الصادرة بتاريخ 04 -01- 1999 **.**

- يومية المساء ، العدد 2164 ، الصادرة بتاريخ (2 /1992/09).

- الأمية في الجزائر يومية الخبر العدد 1270 ، الصادرة بتاريخ 04 -01- 1999

3 - <u>المحاضرات :</u>

- خلوفي رشيد **, المحاضرة ملقاة على الطلبة في القانون الإداري** للسنة الجامعية.

<u>4- الرسائل والمذكرات:</u>

- سرير عبد الله رابح ، **" عملية صنع القرار و تطبيقاته في الإدارة العامة بالجزائر "** ، أطروحة دكتوراه الدولة ، آلية العلوم السياسية و الإعلام ، جامعة الجزائر ، 2006.

- محمد حليم لمام ، **" ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر** : دراسة وصفية تحليلية "، رسالة ماجستير ، آلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، .2003.

-محمد حليم لمام ، **" ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر** : دراسة وصفية تحليلية "، رسالة ماجستير ، آلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 2003

5- المصادر :

- القرآن الكريم، **سورة البقرة، الآية** 215.

-ا لقرآن الكريم، **سورة البقرة الآية** 11 .

- القرآن الكريم, **سورة** النساء **الآية** 128.

6- من الانترنت :

- أسماء مكاوي **,حالة العالم الإسلامي :أرقام ومؤشرات.**

http://ar.wikipedia.org/wiki

7- <u>الكتب بالإنجليزية:</u>

- Bertrand Badie, Le Développement Politique, Economic, 3éme -Edition, 1984,

- Michel CROZIER, Le Phénomène Bureaucratique, Le Seuil, Collection Point, 1963

-Nicolas Grand guillaume, Op.cit